1938/02
CO 831/45/3 (1)

مقتطف من التقرير الشهري حول إدارة بادية شرقي الأردن، مؤرخ في فبراير ١٩٣٨م.

يقول المقتطف إنه في حين احتج السعوديون على وجود قوات من شرقي الأردن في بلدة طريف فهم أنفسهم لم يزوروا المكان منذ عام، لكنهم أنشأوا طريق سيارات موازيا للطريق البريطاني، وإنه من خلال الممارسة الفعلية بدأ هذان الطريقان يبلوران الحدود الواقعية، فالطرق تنزع إلى التحول إلى حدود، غير أن عدم ترسيم الحدود بشكل رسمي يترك مجالا في الوقت الراهن لوقوع بعض الحوادث الحدودية، وسيتقدم كاتب التقرير بخطة بديلة للحدود لعرضها على الملك عبدالعزيز آل سعود. وفي الوقت الحالي بدأت قبائل شرقي الأردن في التوجه بشكل متزايد باتجاه الغرب، مما يعطي أملا بأن الأزمة في منطقة الحدود قد انتهت.

AB 6.12: 441

1938/03/01
FO 371/21905 (16)

تقرير من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية عن شهر فبراير (شباط) ١٩٣٨م، مرفق طي رسالة سرية من بولارد إلى هاليفاكس، مؤرخة في ١ مارس (آذار).

يفيد التقرير أن الأسرة المالكة قضت جزءا كبيرا من الشهر في جدة التي قدم إليها الأميران سعود وفيصل ابنا الملك عبدالعزيز آل سعود لتوديع أمير البحرين. وكانت زيارة الأمير سعود لجدة قصيرة حيث اكتفى بحفل استقبال وعشاء سريعين لأعضاء السلك الدبلوماسي ثم انتقل إلى مكة المكرمة ليسافر منها على عجل إلى الرياض لإتمام التحضيرات لاستقبال الأميرة آليس Princess Alice واللورد آثلون Lord Athlone.

ووصل الأمير فيصل إلى جدة مرة أخرى ليلتقي الضيفين الكبيرين، كما وصل الملك عبدالعزيز في اليوم التالي، وحضر عدد كبير من الأمراء منهم الأميران خالد ومنصور ابنا الملك عبدالعزيز. ويذكر التقرير أن فؤاد حمزة سوف يغيب لفترة طويلة وتعتبر الترتيبات المقترحة للتعامل مع الشؤون الخارجية تحسنا في هذا المجال، لكن إبراهيم بن معمر قائمقام جدة هو الذي سيتعامل فعليا مع الشؤون الخارجية وهو أقل تشددا من يوسف ياسين. ويذكر التقرير وصول حافظ وهبة من لندن إلى جدة ومغادرته لها مع ضيفي المملكة إلى الأحساء.

وفي مجال الطيران لا يسجل التقرير أي نشاط للطائرات السعودية سوى عملية استقبال الملك عند قدومه من مكة المكرمة، بل إن الرحلة الجوية المزمعة من الوجه وإليها لم تحدث بعد بالرغم من شفاء سيسو Ciccú

الطيار الإيطالي من مرضه. وفي مجال التسلح يشير التقرير إلى فساد الأسلحة البولندية التي اشترتها الحكومة عام ١٩٣٠م ويعزو عدم تسديد السعودية لما تبقى من ثمن الصفقة إلى هذا السبب.

أما في المجال الاقتصادي فقد تلقى الملك عبدالعزيز برقية من شيخ الكويت يخبره فيها باكتشاف النفط في الجزء الجنوبي من بلاده، مما يزيد من احتمال اكتشاف السعودية للنفط في الأحساء خاصة في ضوء التقارير المشجعة الواردة من البئر رقم ٧. ويذكر كارل تويتشل Karl Twitchell مدير شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate أن الحكومة السعودية طلبت مساعدة شركته في إنارة مداخل ميناء جدة وهي ترغب في الاستعانة في أعمال سبر عمق المياه بالسفينة الحربية البريطانية «لندنديري» *Londonderry* الموجودة في الميناء بعد موافقة قائدها داودنج Dowding.

أما في المجال المالي فقد ظهرت في الصحافة الحملات الداعية إلى التبرعات لصالح جمعية الطيران وجمعية الإسعافات الأولية، وأظهرت التبرعات التي نشرت فيما بعد أنه تم جمع المال من الحجاج بشكل رئيسي لكل من عين زبيدة وملجأ الأيتام وطواشية الحرم المكي الشريف.

ويذكر التقرير أنه لم يفتتح بعد أي من المحلات في شارع الأمير فيصل في جدة نظرا لغلاء الإيجار. وفي مجال مؤشرات التطور يشير التقرير، بالإضافة إلى الإعلانات عن أجهزة الراديو، إلى الإعلانات عن أجهزة أخرى. وفي مجال الرق أفاد مدير جمارك العقير باستمرار عملية جلب بعض الرقيق إلى السعودية وبيعهم هناك، وتبين من حديثه جهله بالتعليمات السعودية الخاصة بالرق. وأعلنت صحافة مكة المكرمة عن تنفيذ حد القتل في رجلين أحدهما الملاوي الذي قتل العديد من الناس في مكة المكرمة.

وفي المجال الصحي يقر التقرير بوجود جهود كبيرة لدى المديرية العامة للصحة لتحسين الخدمات الصحية خاصة في منطقة المشاعر المقدسة لكن المزيد من الإصلاحات لا تزال تنتظر السلطات السعودية في هذا المجال. وفي السياق نفسه وصل أول طبيب بيطري ليهتم بحيوانات الحكومة. وفي مجال الأخلاقيات العامة يورد التقرير مناقشة صحيفة «صوت الحجاز» في لغة تبدو نابعة عن الملك عبدالعزيز لموضوع حرية المرأة ودفاعها عن المرأة الحجازية ضد اتهامات الصحافة المصرية لها بالتخلف والعبودية.

وفي باب المسائل الحدودية والعلاقات الخارجية داخل الجزيرة العربية يشير التقرير إلى الاعتدال وضبط النفس في الإشارات الصحفية السعودية للأوضاع في فلسطين، ونشرها أحيانا لمواقف معادية لقرار التقسيم، ويذكر أن صحيفة «أم القرى» ذكرت أن عدنان

ظبيان الكيلاني أهداها نسخة من كتابه «فلسطين الملطخة بالدماء» وأشارت إلى أماكن بيع الكتاب، كما نشرت «صوت الحجاز» بيان اللجنة العربية العليا المحظور نشره في فلسطين. وتسربت كميات كبيرة من المناشير الفلسطينية المعادية لبريطانيا إلى الحجاز ولقيت طريقها إلى التوزيع.

ومن المناشير التي وزعت نسخة كربونية من رسالة سرية كان قد وجهها الأمير عبدالله بن الحسين إلى المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن أيام الحرب السعودية اليمنية، ويقر التقرير أن ما فيها يلقي بعض الشك على فؤاد حمزة ويوسف ياسين وقد أرسل فؤاد حمزة نسخة إلى الوزير المفوض البريطاني بدون تعليق. كما اشتكت السلطات السعودية رسميا مرتين ضد إقامة شرقي الأردن مخافر لها داخل الأراضي السعودية.

وعلى المسار العراقي قدم القائم بالأعمال العراقي الجديد ثابت عبدالنور أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية السعودية. ويشير التقرير إلى أن فؤاد حمزة تحدث مع الوزير المفوض البريطاني حول اتخاذ إمام اليمن لنفسه لقب أمير المؤمنين. وذكر فؤاد حمزة أن الملك عبدالعزيز رفض توقيع أي معاهدة يتخذ فيها إمام اليمن لقب أمير المؤمنين وقد استخدم لقب الإمام إشارة إلى الملكين في معاهدة الطائف.

وأردف فؤاد حمزة أن الإمام يحيى يمكنه استعمال لقب أمير المؤمنين كما يحب لأن ليس لهذا اللقب أي تأثير خارج أراضيه.

ويقول التقرير إن شيخ البحرين عاد من السعودية إلى بلده بحرا عبر كراتشي محملا بالهدايا من الملك عبدالعزيز بعد أن عدل عن السفر برا نظرا لثقل ذلك على الملك عبدالعزيز. ويبين التقرير أن سفر الشيخ تزامن مع الحاجة إلى تأمين سفر الضيفين الملكيين البريطانيين. ويتحدث التقرير عن الطابع الودي المميز للعلاقات السعودية البحرينية. ومع ذلك فقد اعترضت السلطات البحرينية حول غموض صياغة تأشيرات السفر التي تمنحها السلطات السعودية في الأحساء للمسافرين من البحرين وإليها.

وفي باب العلاقات الخارجية خارج الجزيرة العربية يشير التقرير إلى صدور نظام حكومي يقضي بإصدار رخص إقامة للأجانب المقيمين في المملكة، فيبين التقرير آثار هذا القرار المحتملة على الجاليات المسلمة غير السعودية المقيمة في الحجاز. ثم يسهب التقرير في بيان حرص الملك عبدالعزيز على بذل قصارى جهده لتكريم وفادة الأميرة آليس وزوجها ورفيقهما اللورد فريدريك كامبريدج Lord Frederick Cambridge، مشيرا إلى ترتيبات الإقامة وحفلات الشاي التي سمح فيها الملك لأول مرة لامرأة بحضور مجلسه، وسيكون في رفقة الضيوف في رحلتهم إلى الرياض والخليج العربي كل من حافظ وهبة وجولت Gault من المفوضية البريطانية.

بعـدها يسـتعرض التـقرير المـراسلات الرسمية بين فؤاد حمزة والمفوضية البريطانية حول الحدود وخاصة منطقة الامـتيازات بين المملكة وقطر والتي يبدو أن التفاوض بشأنها لم ينته. وتشكك السفارة البريطانية في أنقرة فيما روجته صحيفة في كراتـشي من إرسال تركيا مـدافع مضادة للطائـرات لحماية مكة المكرمة والمدينة المنورة. أما على المسار المصري ففي إشارة إلى ما ذكرته الصحف حول رغبة الملك فاروق باتـخاذه لقب خليفة قـال فؤاد حمزة إن هذا الأمر سيلقى معارضة قوية في العديد من الأوساط، مـن جهة ثانية أهدى الملك عبدالعزيز أربعة خيول عربية إلى الملك فاروق بمنـاسبة زواجه. كمـا تمت إجراءات المحمل الذي بقي فـي السويس بينما نقلت الكسوة إلى مكة المكرمة مع رسالة من الملك فاروق إلى الملك عبدالعزيز حملها علي فهمي أمير الحج.

وعلى المسار السوري ناقـش شـكـري القوتلي وزير المالية السورية موضـوع خـط سكة حديد الحجاز مع السلطات السعودية. ووصل الوزير المفوض الأفغاني الذي كـان في مصر ليؤدي فريضة الحج، كما سـلـم جواد سنكي أوراق اعتماده كوزير مفـوض لإيران إلى الملك عبدالعزيز. ويشير التقرير إلى أن فؤاد حمزة كذب ما يشاع عن احتمال انضمام سورية إلى معاهدة الأخوة العربيـة والتحالف نظرا لهيمنة فرنسا على الشـؤون الخارجية السورية، رغم وجود خطة لتعيين قنصل سوري ملحق بالمفوضية الفرنسية في جدة يستقل عنها فيما بعد.

أما في الشؤون الإيطالية فلا تزال إيطاليا تدفع الأموال لتشـجيع الحجاج الصوماليين والإريتريين للقيام بالحـج على حسابها لكن على نطاق أقـل وتنقلهم على مـتن السفينة «سانيو» *Sannio* ومع أن السلطات الإيطالية عرضت خدماتها على الحجاج من جـيبوتي إلا أن أحدا منهم لم يقبـل العرض. ويذكر التقرير أن مئات من الحجاج المغاربة التابعين لإسبانيا وصلوا على مـتن سفينة تحمل علم فرانكو Franco ويقال إنهم يمدحون حكومة المعارضة الثوريـة ويبدو أنه أعلن أن قنصلا عاما لحكومة المعارضة سيعين في جدة لكن وزارة الخارجيـة السعوديـة نفت ذلك. أمـا القنصل البريطاني في جيبوتي فقد ذكر الدعاية المضادة التي قامت بها السلطات الفرنسية من تأمين لتسهيلات حج ثمانين حاجا تحت إمرة سلطان تاجـورا الذي اصطحب معه الشيخ عمر الأزهري وهو لاجئ مـن إثيوبيا. كما وصلت إلى جدة بعثة صينية مسلمة لضمان تعاون مسلمي الشرق الأدنى في الدعوة إلى مناصرة المسلمين الصينيين ضد اليابانيين، فيما وصل سبعة حجاج يابانيين.

وفي باب المتفرقات يشير التقريـر إلـى الخلاف الذي طرأ حول تحديد يوم عرفـات بالرؤية، ثم ينقل التقرير أعـداد الحـجـاج

الأجانب كما نشرتها الصحافة السعودية، مضيفا أن موسم الحج كان نظيفا من الناحية الصحية وأن الرحلات الجوية بين جدة والمدينة لم تحقق نجاحا هذا العام حيث تعطلت الطائرة المصرية التي تنقل الحجاج، وأن عمليات مغادرة الحجيج تمت عموما بشكل جيد. ويفيد التقرير أن الملك أقام بمناسبة الحج ثلاث مأدبات متفرقة لكبار الحجاج مثلما فعل العام الذي سبقه وألقى خطبا مطولة ذات صبغة سياسية ودينية فيما شكر أحد العلماء الشيعة له ضمانه للنظام والاستقرار.

ويشير التقرير إلى سباق السفن الذي ينظم سنويا بنهاية موسم الحج. وتوفي أثناء الحج في مكة المكرمة الأمير محمد بن خالد ابن عم سلطان جوهور Johore، وغادر جدة جوبيت Gobet وهو قنصل هولندي سابق بعد أن قضى عدة أسابيع في تنقيح مجموعة من القصص العربية، ويمضي كارلو ألفونسو نالينو Carlo Alfonso Nalino المستشرق الإيطالي المشهور ورئيس صحيفة «أورينتو موديرنو» *Oriento Moderno* بضعة أسابيع في جدة بهدف الدراسة.

وقام خان صاحب داوودبهاي طيبالي مدير شركة محمد علي في أديس أبابا بزيارة الوزير المفوض البريطاني وتحدث عن نجاح جهود الحكومة البريطانية وممثليها في أديس أبابا في مساعدة شركته. وفي مجال البث الإذاعي العربي عبر الملك عبدالعزيز عن تضايقه من الأخطاء المرتكبة في إذاعة بعض الأخبار باللغة العربية. ويختم التقرير بالإشارة إلى ما نشرته صحيفة «أم القرى» عن الإجراءات اللازمة بحق الذين اعتنقوا الإسلام حديثا ويرغبون في زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة والتي تتمثل في إنشاء لجنة دينية في جدة تنظر في أمر هؤلاء الأشخاص وتنظر في أي وثائق يقدمونها لدعم ادعاءاتهم وتصدر حكما قضائيا بصحة اعتناق الشخص للإسلام.

JD 4: 253-68

1938/03/03
CO 732/82/11 (6)

رسالة سرية من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى لانسلوت أوليفنت Sir Lancelot Oliphant، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تتضمن الرسالة تفاصيل عن الزيارة التي قامت بها الأميرة آليس Princess Alice وزوجها اللورد آثلون Lord Athlone إلى المملكة العربية السعودية. فعلى أثر وصولهما إلى جدة تم نقلهما إلى قصر الكندرة، الذي أعد خصيصا لإقامتهما. وتتحدث الرسالة عن الوليمة التي أقامها الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود على شرفهما، ووصفت الأمسية بأنها كانت ممتعة للغاية.

وقد تحدثت الرسالة عن النزهة التي نظمت للضيفين في وادي فاطمة وعن الخيام التي نصبت لتناول الغداء. وكان هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby بين الحضور، وقد أطلع الضيوف على طوبوغرافية المنطقة من خلال الخرائط التي أعدها بنفسه.

وتتحدث الرسالة عن حفل العشاء الذي أقامه الملك عبدالعزيز للأميرة آليس، فكانت السيدة الوحيدة بين المدعوين لهذا الحفل، وكيف كان الملك عبدالعزيز يقص بالتفصيل على الأميرة قصة استيلائه على الرياض. وتفيد الرسالة أن اللورد آثلون اجتمع بالملك عبدالعزيز في اليوم الرابع من الزيارة، فتحدثا في العديد من المسائل بما فيها توفر الوسائل الكافية لدراسة اللغة العربية في جامعة لندن. كما أن الأميرة آليس التقت قبل رحيلها إلى الرياض بأم منصور، زوجة الملك عبدالعزيز. ثم تتحدث الرسالة عن سفر الوفد الملكي البريطاني إلى الطائف وكيف استغرقت الرحلة وقتا طويلا بسبب الحالة السيئة التي كانت عليها الطرقات من جراء المطر.

وتصف الرسالة زيارة الأميرة آليس وزوجها اللورد آثلون بأنها كانت ناجحة جدا، وأن نجاحها تمثل بصورة خاصة في قدرة الأميرة وزوجها على التوفيق بين احترامهما للمناصب العالية وبين إحساسهما بالمساواة الإنسانية، وأن الملك عبدالعزيز قد أعجب فعلا ببساطتهما وصدقهما، وهما صفتان يتحلى بهما هو أيضا.

ويرد في الرسالة أن الملك عبدالعزيز قبل بأن يأخذ حافظ وهبة صورا فوتوغرافية له مع اللورد آثلون، كما يرد أن الأميرة حملت رسالة من الملك جورج King George إلى الملك عبدالعزيز، وأنها حدثت السيدات اللواتي قابلتهن عن الملك جورج والملكة إليزابيث Queen Elizabeth وأولادهما. ويتبين من الرسالة أن اللورد فردريك كامبردج Lord Fredrick Cambridge رافق الأميرة وزوجها في زيارتهما، كما كانت بصحبتهما الآنسة بوتيه Mlle. Boutet مرافقة الأميرة. ويرد في الرسالة ذكر فؤاد حمزة ونجيب صالحة والأمير سعود بن عبدالعزيز وجولت Gault وعبدالله السليمان. ويرفق بولارد برسالته جدول الزيارة التي استمرت من ٢٥ فبراير (شباط) إلى ١ مارس.

RFA 1.58: 719-24

1938/03/03
R/15/1/608 (1)

رسالة من جبسون J. P. Gibson، وزارة الهند، لندن، إلى ترنشارد فاول Lieut.-Col. Trenchard C. Fowle القنصل العام البريطاني في بوشهر، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٣٨م وموقعة من قبل جبسون نفسه.

يرفق جبسون بهذه الرسالة نسخا من بعض البرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية والمفوضية البريطانية في جدة،

والتي لم ترسل نسخ منها إلى فاول في حينها. كما يرفق جبسون نسخة عن مراسلات تمت مع وزارة الخارجية البريطانية بشأن تقديم عروض مبدئية إلى شركة امتيازات النفط المحدودة Petroleum Concessions Ltd. بشأن استغلال النفط في منطقة جبل نخش. وسيرسل جبسون نسخة من رسالته هذه إلى متكالف Metcalfe.

***AB 16.02: 69** *AB 16.03: 128*

#R/15/2/161

1938/03/04
FO 406/76 (2)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودية إلى ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة حول المفاوضات البريطانية-الإيطالية المقرر إجراؤها، مؤرخة في ٣ محرم ١٣٥٧هـ الموافق ٤ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من بولارد إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١١مارس.

يفيد الأمير أنه استلم رسالة بولارد المؤرخة في ٢ مارس التي يوضح فيها الملابسات التي أحاطت باستقالة أنتوني إيدن Anthony Eden من وزارة الخارجية البريطانية وحقيقة أن ذلك لن يؤثر على سياسة الحكومة البريطانية تجاه المملكة. ويعبر عن شكر حكومته للحكومة البريطانية لتأكيدها على أنها لن توافق على أي إجراء يتعارض مع المصالح السعودية أو مع العلاقات الوطيدة بين البلدين.

ويشرح الأمير في رسالته مشاعر حكومته تجاه المحادثات المقترحة بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيطالية. فهو يبين أولا ما يقال عن تصرف الحكومة البريطانية من أنه تخل عن مبادئها ومبادئ عصبة الأمم، ودليل على ضعفها، واعتراف بقوة منافسيها، وتضحية بالدول التي وضعت ثقتها بها، وتشجيع للطامحين على المضي قدما في طموحاتهم. ثم يعبر الأمير عن عدم تصديق حكومته لهذه الأمور وثقتها أن الحكومة البريطانية تحاول تنقية الأجواء والقضاء على الإشاعات والتوصل إلى نتائج مرضية ضمن حدود الالتزامات والاتفاقيات الدولية.

ويتمنى الأمير للحكومة البريطانية النجاح إذا كان هذا هو الواقع، كما يعبر عن أمل حكومته في ألا تقوم الحكومة البريطانية باتخاذ أي إجراء يمكن أن يلحق الضرر بمصالحها الخاصة، وأن تحيط الحكومة البريطانية حكومة بلاده بتطورات تلك المحادثات. ويستفسر الأمير في هذا الشأن حول ما إذا كان إعلان روما الصادر في فبراير (شباط) ١٩٢٧م المتعلق بالدول العربية سيعرض على بساط البحث، وما إذا كانت الحكومة البريطانية ستصر على الالتزام به.

***AGSA 6.1.17: 235-36**

1938/03/05
FO 371/21903 (1)

برقية من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٥ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يشير بولارد إلى برقيته المؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني)، ويبين أن الملك عبدالعزيز آل سعود يعتبر أن تعيين ضابط اتصال جوي بريطاني لدى حكومته لا يفي بالغرض المطلوب كما أنه قد يدفع الدول الأخرى إلى طلب تعيينات مماثلة، ولذلك يفضل التخلي عن الفكرة في الوقت الراهن.

1938/03/06
FO 371/21904

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل بولارد نفسه.

يحيط بولارد وزارة الخارجية البريطانية علما بأن يوسف ياسين أبلغه أن الأوراق المتعلقة بالحصار التجاري على الكويت هي في الوقت الراهن في أيدي وزارة المالية السعودية، وأن الاقتراحات البريطانية بهذا الشأن تبدو مرضية. وقد ذكر يوسف ياسين أن الأمور تقترب من مرحلتها النهائية، غير أن بولارد يعلق بأن هذه ليست المرة الأولى التي يبدو فيها يوسف ياسين متفائلا بهذا الشأن، وهو يرفض مشاركته ذلك التفاؤل.

RSA 7.25: 585

1938/03/07
FO 371/21904 (1)

برقية من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تشير البرقية إلى أن من المتوقع وصول اللورد آثلون وزوجته (The) Athlones إلى الرياض في تاريخ البرقية نفسه حيث سيكونان في ضيافة الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية. وترى البرقية أن الزيارة متزامنة مع لحظة سعيدة في تاريخ المملكة، فقد تمكنت شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Company من العثور على النفط في منطقة الأحساء وآمالها كبيرة. وسيقوم آثلون وزوجته بزيارة لحقل النفط على ساحل الخليج قبل سفرهما إلى البحرين.

RSA 6.32: 777

1938/03/07
R/15/2/161 (2)

برقية من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة (ورد في البرقية على أنه سفير صاحب الجلالة في جدة) إلى وزير الخارجية

البريطانية، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تفيد البرقية أن بولارد كان قد سأل فؤاد حمزة بصورة غير رسمية عن رأيه الشخصي بشأن مسألة الحدود التي يمكن أن تقبل بها الحكومة السعودية، فكان رد فؤاد حمزة أن طلب من الحكومة البريطانية إعطاء الملك عبدالعزيز آل سعود إما منطقة جبل نخش أو منطقة خور العديد، وجعل الخط الحدودي يمر عبر آبار الصفق مع منح حق العبور للسكان المقيمين على كلا الجانبين. وتبين البرقية مدى اهتمام الملك عبدالعزيز بهذا الموضوع وحساسيته تجاهه، مضيفة أن من المحتمل جدا التوصل إلى حل لتسوية المسألة.

AB 16.03: 134-35

1938/03/08
FO 406/76 (1)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يوضح بولارد أن فؤاد حمزة أحاطه علما أن الكثير من العرب الذين قدموا إلى موسم الحج كانوا من شبوة والصيعر، وأنهم التقوا هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby، وأن بعضهم سعى للقاء الملك عبدالعزيز آل سعود الذي نصحهم بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع البريطانيين. ويعبر بولارد عن شعوره أنه كان من الأفضل لو أن العاهل السعودي رفض لقاءهم حيث إنهم خاضعون للسيطرة البريطانية، رغم أن الملك عبدالعزيز آل سعود عبر عن نوايا حسنة.

ويشير بولارد إلى أن فؤاد حمزة أوضح له أن هناك الكثير من العرب الذين لا يثقون بفلبي، وهو يعزو إليه محاولة قيام سلطات محمية عدن بتوسيع سلطتها على حدود المحمية فحين أعلن فلبي للعالم أنه لا توجد سلطة تسيطر على تلك المناطق كان لا بد أن تقوم حكومة عدن بإجراء ما. ويضيف بولارد إلى رسالته حاشية مؤرخة في ١١ مارس يبين فيها ما ذكره الملك عبدالعزيز آل سعود أثناء لقائه به في التاريخ نفسه حول النصيحة التي أبداها لعرب الصيعر وشبوة.

AGSA 5.2.3: 391

1938/03/08
R/15/2/161 (2)

برقية من سكرتير حكومة الهند البريطانية في دائرة الشؤون الخارجية، نيودلهي، إلى وزير الهند، لندن، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تقول البرقية إنه رغم تعاطف حكومة الهند مع الحكومة البريطانية وتقديرها لأهمية إزالة أي مصادر للاحتكاك بينها وبين الملك عبدالعزيز آل سعود، فهي لا ترى أن الاقتراح الخاص بخور العديد يمثل أملا في التوصل

إلى تسوية مرضية. وتشير البرقية إلى أن ترنشارد فاول Trenchard C. Fowle المقيم السياسي البريطاني في الخليج كان قد أوضح الصعوبات الكبيرة في محاولة عرض هذا الاقتراح على شيخ أبوظبي والاعتراضات السياسية على عقد صفقة من هذا النوع من حيث تأثيرها على مركز بريطانيا على الساحل العربي من الخليج. مضيفة أن حكومة الهند لا تعتقد أن تقديم المزيد من التنازلات سوف يعطي الجانب البريطاني موقفا أفضل في مواجهة الملك عبدالعزيز، وتفيد البرقية أيضا أن حكومة الهند تنصح بعدم إعطاء المملكة العربية السعودية منفذا على الساحل المتصالح، لما في ذلك من خطر على المشيخات العربية في المنطقة، على حد زعم كاتب البرقية.

AB 16.03: 136-37

1938/03/09
FO 371/21904 (1)

برقية من وزير الخارجية البريطانية إلى ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تشير البرقية إلى برقية بولارد رقم ٥٨ المؤرخة في ٧ مارس المتعلقة باكتشاف النفط في منطقة الأحساء، وتطلب من بولارد نقل خالص تهاني وأحر تمنيات وزير الخارجية البريطانية إلى الحكومة السعودية بهذا المناسبة.

RSA 6.32: 778

1938/03/09
FO 406/76 (2)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يشير بولارد إلى نسخة تلقاها من رسالة بعث بها مايلز لامبسون Sir Miles Lampson السفير البريطاني في القاهرة إلى هاليفاكس مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) حول إشاعة مفادها أن استخدام إمام اليمن للقب أمير المؤمنين عند إبرامه معاهدته الأخيرة مع الحكومة الإيطالية هو خرق لتفاهم تم بينه وبين الملك عبدالعزيز آل سعود حين توقيع اتفاقية الطائف، لكن فؤاد حمزة بين لبولارد أن الموضوع مختلف إلى حد ما وأن بإمكان الإمام يحيى أن يدعو نفسه بهذا اللقب.

ويعلق بولارد أن هناك مغالاة في هذا التظاهر بعدم الاكتراث، ولكن بإمكان الملك عبدالعزيز تجاهل سياسة إمام اليمن في هذا الأمر. لكن الأمر سيختلف لو لقب الملك فاروق نفسه بالخليفة بسبب الموقع المهم الذي تحتله مصر، وقد ذكر فؤاد حمزة أن أطرافا كثيرة ستعترض لو قام فاروق بذلك. ويوضح بولارد أن الملك عبدالعزيز مستعد للتعاون مع الدول الإسلامية الأخرى على أساس المساواة لكنه لن يسمح طواعية لأي حاكم آخر بالقيام بدور زعيم العالم العربي رغم أنه لا يحاول

تولي هذه الزعامة، كما أنه لا يرحب بفكرة أغاخان بأنه يجب على كل حاكم عربي أن يلقب نفسه خليفة لأغراض داخلية.

AGSA 6.1.17: 232-33

1938/03/11
CO 831/47/1 (1)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى المندوب السامي البريطاني لشرقي الأردن، القدس، مؤرخة في ١١ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل بولارد نفسه.

يرفق بولارد طي رسالته نسخة من الأصل العربي وترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة تلقاها من الحكومة السعودية مؤرخة في اليوم نفسه تحتج فيها على حادثة انتهاك لحدودها مع إمارة شرقي الأردن، ويطلب إخباره بالرد الذي يقترح تقديمه إلى حكومة المملكة العربية السعودية على هذا الاحتجاج.

AB 26.03: 51

1938/03/11
CO 831/47/1 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة من فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في مكة المكرمة في ١٠ محرم ١٣٥٧هـ الموافق ١١ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني إلى المندوب السامي البريطاني على شرقي الأردن، القدس، مؤرخة بالتاريخ نفسه.

تحتج حكومة المملكة العربية السعودية في هذه الرسالة على وصول جنود من إمارة شرقي الأردن إلى حقل بهدف البحث عن شخص مشتبه به من شرقي الأردن، وإلقاء القبض عليه وعلى من معه، وذلك حسبما وردها من معلومات من مفتش الحدود، وتبين الحكومة السعودية أنه لايمكن السكوت على انتهاك للحدود من هذا النوع، وهي تحتج على قدوم الجنود المذكورين، وتحتفظ بحقها في المطالبة بالتعويض، وتطلب إنزال العقوبة بمرتكبي هذا العمل وتحاشي تكرره في المستقبل.

AB 26.03: 52

1938/03/11
FO 371/21907 (3)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١١ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يوضح بولارد أن الملك عبدالعزيز آل سعود طلب منه عن طريق فؤاد حمزة إعلام الحكومة البريطانية بالمقترحات التي تقدم بها إلى الحكومة السعودية ثابت عبدالنور القائم بالأعمال العراقي الجديد بشأن العملة المشتركة بين العراق والسعودية، وبشأن اتفاقية تجارية

ثلاثيـة مع اليابـان. وذكر أنه يسـتطلع رأي الحكومة الـبريطانية له فـي هذا الشأن. وقد شرح بولارد لـفؤاد حمزة أن ذلك الموضـوع حساس وغير واضح تماما من حيث استخدام البلدين للعملات المعدنية والورقية نفسها، ومن منهما مستعد للتخلي عن عملته لصالح عملة الآخر، وما إذا كان هذا الاقتراح يعني إلغاء العملات الحاليـة المستخدمة في البلديـن وأن يستبدل بهما عـملة جديدة، موضحا أنه في هذه الحال ستكون تلك العملية صعبة للغاية.

ويقول بولارد إن فؤاد حمزة عبر له عن شكـوكه بشـأن الاتفاق الـتجاري الـثلاثي الأطراف الذي اقترحته العراق بينها وبين كل من اليابان والسعودية، والذي بموجبه تساعد السعودية العراق عن طريق استيراد سلع من اليابان على أن تقوم اليابان باستيراد سلع من العراق بالقيـمة نفسها. ويضيف بولارد أنه أوضح أن تطبيق مثل هذا النظام صعب للغاية حيث إن مثل هذا النظام يصعب تطبيقه حتى بين دولتين اثنتين فقط وليس بين ثلاث دول، ويضيف بولارد أنه بيّن لفؤاد حمزة أنه يعبر في هذا عن آرائـه الشخصية، ويـطلب في الرسالة مشورة وزارة الخارجية البريطانية.

**RSA 7.27: 645-47*
#FO 371/23273

1938/03/12
CO 732/82/11 (1)

خبر بعنوان «الزيارة الملكية للجـزيـرة العربية The Royal Visit to Arabia» منشور في صحيفة «التايمـز» *The Times* اللندنية، بتاريخ ١٢ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

جاء في الخبر أن الأميـر سـعـود بـن عبدالعزيز ولي العهد السعودي أهدى الأميرة آليس Princess Alice وزوجها اللورد آثلون Lord Athlone زوجين من الخيول العربـيـة الأصيلة عند زيارتهما للرياض. وتضـيـف الصحيفة أنه تم اكتشاف بئر نفط في الأحساء يبدو في حجم البئر الأول نفسه، وأن الملك جورج King George أبلغ تهانيه للمـلـك عبدالعزيز بذلك بوساطة الأميرة آليس.

RFA 1.58: 725

1938/03/12
R/15/2/161 (1)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطانـي في جدة إلى باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تفيد الرسالة بأن بولارد قد بلغته شائعة مفادها أن شركة نفط ستاندرد كاليفورنـيـا العربـيـة California Arabian Standard Oil Company تحث الملك عبدالعزيز آل سعـود على المطالبة ببعض الأراضي الواقعة تحـت السيادة البريطانية في قطر، وذلك لتخوفها من المنافسة البريطانية إذا تم اكتشاف النفط هناك. كما تفيد الرسالة أن فؤاد حمزة اعترف أن شركة النفط سالفة الذكر تولي أهمـيـة

كبيرة لمنطقة جبل نخش. ويعبر بولارد عن أمله في أن يكون اكتشاف النفط في منطقة الأحساء سببا في جعل الملك عبدالعزيز يتخلى عن مطالبته بجبل نخش.

AB 16.03: 138

1938/03/14
FO 371/21906 (4)

مذكرة وزارة الخارجية البريطانية في لندن حول خط سكة حديد الحجاز، مؤرخة في ١٤ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تقول المذكرة إن سكة حديد الحجاز التي تمتد من سورية إلى المدينة المنورة أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى لنقل الحجاج من تركيا إلى مكة المكرمة، وخلال الحرب قام لورنس Lieut.-Col. T. E. Lawrence وآخرون بإلحاق أضرار جسيمة بها وانقسم الخط الحديدي إلى قطاعات تقع في سورية وفلسطين وشرقي الأردن والسعودية. ووافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية في مؤتمر لوزان Lausanne على الاعتراف بالصفة الدينية لهذا الخط وقبلتا قيام مجلس استشاري يضم ممثلين مسلمين بإصدار توصيات حول صيانة الخط وتحسين انتقال الحجاج كما أعلنتا أن أرباح أجزاء الخط الواقعة في سورية وفلسطين وشرقي الأردن ستكرس لصيانته وتحسينه باعتبار أن المسلمين يعتبرونه وقفا دينيا.

وفي السنوات التي تلت ذلك تم ترميم تلك الأجزاء لكن القطاع الحجازي لم يرمم. ولم تتوصل المناقشات الخاصة به إلى نتائج، ويعود ذلك إلى رفض الحكومة السعودية بحث التفاصيل الفنية ما لم يتم الاتفاق على أن وحدة الخط لا تتجزأ وأنه يجب أن يدار من قبل مجلس إسلامي، وإلى قول الحكومتين البريطانية والفرنسية إن أجزاء الخط غير الموجودة في الحجاز ليست ملزمة بدفع تكلفة إعادة إنشاء قطاع الحجاز. كما أن هناك شكوكا في احتمال أن يحقق تشغيل الخط أرباحا، لكن احتمال تحقيق الربح أكبر إذا تم إيصال الخط إلى المدينة المنورة.

وتشير المذكرة إلى أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية سترحبان بإعادة إنشاء الخط وترغبان في تقديم المساعدة بأي طريق ما عدا قيامهما بالتمويل الفعلي لترميم قطاع الحجاز من هذا الخط. ويعتقد ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة أن على الحكومة البريطانية أن تقوم بعمل شيء للملك عبدالعزيز ويرحب باقتراح أن تقوم شركة دولية بإدارة الخط. وتضيف المذكرة أنه يتعين على الحكومة البريطانية أن تقرر ما إذا كانت ستقوم لأسباب سياسية بالمساهمة في إعادة إنشاء قطاع الحجاز.

1938/03/15
FO 406/76 (3)

نسخة من محضر الاجتماع الأول من المحادثات البريطانية - الإيطالية حول الشرق الأوسط، أعده جورج رندل George W.

Rendel بتاريخ ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من إيـرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٨ مارس.

يتناول المحضر الاجتماع الأول الذي عقد في مساء ١٥ مارس وضم رندل وبوتي Buti وجوارناسكيلـلـي Guarnaschelli، ويبـين المحضر أنه فيما يخص شبه الجزيرة العربية يعتبر الإيطاليون أن البريطانيين لم يحترموا تفاهم روما لعام ١٩٢٧م، وهم ينظرون إلى السياسة البريطانية في حضرموت على أنها تخل بالوضع القائم في شبه الجزيـرة. ورد الجانب البريطاني أن تفاهم روما يتعلق فقط بساحل البحر الأحمر ولا يحتوي على أي إشارة لمحمية عدن، كما أن المناقشة القانونية لمعنى «شبه الجزيرة العربية» لن تسفر عن أي شيء لصالح الإيطاليـين، وأن المـطـالـب الإنجليزية تقوم على تاريخ طويل يمتد إلـى أكثر من قرن مضى، كما أن بريطانيا تحتفظ في الوقت الراهن بحرية حركة مطلقة تمتـد حتى خط الحدود الإنجليزي - الـتـركـي، وقالت إيطاليا إنه بغض النظر عن الاتفاقية الإنجليزية - التركـيـة لـعـام ١٩١٤م فـإن البريطانيين أحدثوا تغييرا في الوضع القائم بتطوير سيطرتهم على حضرموت.

وأوضح بوتي أن الاهتمام الرئيسي لكل من بريطانيا وإيطاليا هو تأكيد الاستقلال التام لكل من المـمـلكة العربية السعوديـة واليمن. ويبين المحضر أن البريطانيين أكدوا للإيطاليين مجددا أن بريطانيـا لن تتجاوز مجال نفوذها وقد كان بإمـكانها تحقيـق مكانة متمـيزة في السعودية غير أنها لم تقم بذلك وربما كان من المناسب لها أن تـطلق يدها في تلك المملكة في المستقبل، على حد قول كاتب المحضـر، لكنها مستعدة لإعادة تأكيد تفاهم روما. وعقب جوارناسكيللي متهما بريطانيا باحتلال منطقة جديدة بالكامل مبيـنا أن إيطاليا لا يمكنها أن تتخذ موقف عدم اللامبالاة حيال ذلك، وطلب الجانب الإيطـالي تأكيدا جديـدا فيما يتعـلق بالسياسة البريطانية المستقبلية. وأوضح الجانب البريطاني أن بريطانيا لا تريد الحد من حريتها بأي شكل من الأشكال. وتـضمن الاجتماع كذلك مناقشة موضوع جزر كمران وأشار بوتي إلى أن بريطانيا تتبع سياسة توسعية هناك.

AGSA 6.1.17: 225-27

1938/03/01-15
L/P&S/12/3758 (3)

تقرير مخابرات سري أعده جـيـرالـد ديجـوري Captain Gerald S. H. de Gaury الوكيل السياسي البريطاني في الكويت عن الفترة ١-١٥ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يقول التقرير إن البدو يهاجرون بأعداد كبيرة ومتزايدة إلى الكويت وشمال شرقـي نجد بسبب شح الأمطار في وسط الجزيـرة العربية. والقادمون هم فروع من قـبـائـل

قحطان والمناصير والسهول وسبيع وآل مرة.
وينفي التقرير خبرين أوردتهما صحيفة «البلاد» العراقية يقول أحدهما إن الملك عبدالعزيز آل سعود سيزور الكويت في الربيع القادم. ويذكر الثاني أنه تم إنشاء محطة إذاعة عربية تبث من الهند.

PDPG 13: 43-45

1938/03/16
CO 831/45/3 (3)

رسالة من رسل Wing Commander H. B. Russell، وزارة الطيران البريطانية إلى داوني H. F. Downie، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٦ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل رسل نفسه.

يخشى رسل أن يكتشف السعوديون عند رؤيتهم لخريطة الجوف الجديدة أن الحدود بين المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن كما تحددها معاهدة جدة تقع في شمال خط الحدود الواقعية المعمول بها حاليا. ولا يتوقع رندل من وزارة الخارجية البريطانية صعوبات في التوصل إلى اتفاق مع السعوديين فيما يتعلق بحدود نجد لكنه يعتقد أنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق معهم فيما يتعلق بحدود الحجاز، باعتبار أن معاهدة جدة تختلف عن اتفاقية حداء في أنها لا تشير إلى أي خريطة معينة.

وعلى الرغم من الحجة القائلة إن التوصل إلى تسوية عامة مع الملك عبدالعزيز آل سعود أكثر أهمية من الكشف عن معلومات ربما كانت متوفرة للسعوديين أصلا، يرى رسل أن من الواجب إتاحة الفرصة أمام السلطات المحلية للتعبير عن رأيها قبل إطلاع السعوديين على الخريطة الجديدة. ويقول رسل في ختام رسالته إنه أرسل رسالة مماثلة إلى برينان T. V. Brenan ونسخة إلى بولنوا Boulnois.

AB 6.12: 409-11

1938/03/16
FO 371/21903 (10)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى باكستر C. W. Baxter، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٦ مارس (أذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل بولارد نفسه.

يرفق بولارد طي رسالته المقترحات الصحية التي تقدمت بها الحكومة البريطانية للحكومة السعودية لتدرسها والتي أعدها كل من مالكولم واتسون Sir Malcolm Watson وماكي Colonel F. P. Mackie، ويقوم ماكي بوظيفة مستشار طبي للخطوط الجوية الإمبراطورية Imperial Airways وكان قد قام ببحث لصالح شركة التعدين العربية السعودية The Saudi Arbian Mining Syndicate. ويعلق بولارد أن كاتبي التقرير لا يذكران مرض الزحار المنتشر.

وتوضح المقترحات أن موارد المياه في جدة تكاد لا تكفي، وأنها قابلة للتلوث، وأن جهودا جادة يجب أن تبذل لتطوير هذه الموارد، كما يجب أن توضع تحت إدارة البلدية. وتتضمن المقترحات وجوب تطوير طرق التخلص من النفايات وتوسيعها، إذ إن نظام المجاري قديم، كما أن المجاري المفتوحة تحت المنازل تمثل مشكلة صحية، ويجب تصريف المجاري في البحر، ويمكن السيطرة على الملاريا بسهولة إذا ما تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، كما أنه يجب إقامة مستشفى متخصص للعيون وعيادة للأمراض التناسلية.

وتبين المقترحات أن أعداد العاملين بالمستشفيات ليست كافية وإعدادهم أقل من المستوى المطلوب، وتناقش المقترحات موضوع المستوصفات وتستعرض بالتفصيل أمثلة لها في الهند، وتتضمن اقتراحا يدعو إلى تدريب الشبان العرب في مدارس الطب في الشرق الأدنى، وتقول إنه باستثناء الملاريا فإن المملكة العربية السعودية ستكون واحدة من أفضل دول العالم من الناحية الصحية.

RSA 7.19: 497-506

1938/03/17
CO 732/80/2 (2)

رسالة من باترشل W. Battershill، مكتب السكرتير الأول، دار الانتداب البريطاني على شرقي الأردن، القدس، إلى داوني H. F. Downie، وزارة المستعمرات البريطانية، مؤرخة في ١٧ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل باترشل نفسه.

بعد الإشارة إلى رسالة من داوني بتاريخ ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٨م وأخرى من هول Hall مؤرخة في ١١ مارس ١٩٣٧م، حول خرائط العراق الصادرة عن وزارة الحرب البريطانية، يقول باترشل إنه إذا كانت الخريطة ستظهر جزءا من الحدود بين نجد وشرقي الأردن وسيتم فيها رسم جبل عنازة في موقعه الجغرافي الصحيح، فيجب ألا يشار إلى هذه الحدود بالخطوط المتعارف عليها في رسم الحدود الدولية باعتبار أن هذه الحدود لا زالت موضع نقاش مع الحكومة السعودية، كما أن رسمها بهذا الشكل سيتعارض مع حجج مفاوضي اتفاقية حداء. لذلك تقترح الرسالة استخدام علامات مختلفة ويكون شرح هذه العلامات هو «حدود دولية، غير مرسمة» ويوافق ويفل General Wavell وهيل Air Commodore Hill وكوكس Cox على هذا الاقتراح.

ويقترح قائد القوات البريطانية في فلسطين ألا يقتصر تداول الخريطة على الاستخدام الرسمي، إلا إذا أصرت حكومة العراق على ذلك، كما أن كوكس لا يستحسن اقتراح هذا التغيير على حكومة العراق إذا كان هناك خطر من تسليط الأضواء على العلامات المختلفة في رسم الحدود وسبب استخدامها.

AB 26.04: 73-74

1938/03/18
FO 406/76 (3)

نسخة من محضر الاجتماع الثاني في المحادثات البريطانية-الإيطالية حول الشرق الأوسط، أعده جورج رندل George W. Rendel بتاريخ ١٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في التاريخ نفسه.

يتناول المحضر الاجتماع الثاني من المناقشات حول الشرق الأوسط والذي عقد في مساء ١٦ مارس واشترك فيه رندل وبوتي Buti وجوارناسكيللي Guarnaschelli. ويبين المحضر أنه فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية قال جوارناسكيللي إن الحكومة الإيطالية لا تقر بأن المعاهدة الإنجليزية-التركية لعام ١٩١٤م تحدد الوضع الحالي لعدة أسباب من بينها أن كلا من الملك عبدالعزيز آل سعود وإمام اليمن لا يعترفان بتلك الاتفاقية. وأجاب الجانب البريطاني أن وجهة نظر الملك والإمام غير ذات علاقة بالمناقشات الدائرة بين الجانبين في الوقت الراهن، كما أن بريطانيا كانت دائما تعتبر أن كلا من المملكة العربية السعودية واليمن خليفتان للدولة العثمانية في هذه المنطقة.

وأشار الجانب البريطاني إلى أن بلاده تفاوضت بالفعل في عام ١٩٣٤م مع إمام اليمن حول تسوية حدودية، وأنها في طريقها للتفاوض مع العاهل السعودي. وقد قبل جوارناسكيللي بوجهة النظر البريطانية غير أنه اشتكى أن الحكومة البريطانية تكثف من سيطرتها على المنطقة وتبعث وكلاء سياسيين إلى مختلف المناطق وتقوم بإنشاء مستعمرة بريطانية.

وأوضح الجانب البريطاني أن المناطق المعنية تقع في دائرة النفوذ البريطاني وأن بريطانيا تعتبر نفسها حرة الحركة في تلك المنطقة التي أنشأت فيها طرقا ووسائل اتصال وزودتها بالعديد من الخدمات الأخرى. كما أن تلك المنطقة لا يمكن أن تترك في فراغ. ورفض الجانب الإيطالي وجهة النظر البريطانية تلك وطالب بريطانيا مجددا بعمل ما لموازنة التغيير الذي حدث في الوضع القائم.

AGSA 6.1.17: 228-30

1938/03/18
R/15/2/161 (1)

برقية من وزير الهند، لندن، إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، مؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يطلب وزير الهند البريطاني في البرقية من المقيم أن يعطي تقديرا تقريبيا لأدنى مبلغ مالي من شأنه أن يرضي شيخ قطر إذا تقرر أن يطلب منه التنازل عن خور العديد. كما يسأل وزير الهند البريطاني ما إذا كانت هناك اعتراضات على محاولة إقناع الشيخ عن طريق الحجة بدلا من المال لتقديم هذا

التنازل، وما إذا كان من الممكن التأثير عليه عن طريق تقديم عرض بضمان حمايته.

AB 16.03: 139

1938/03/19
FO 371/21907 (1)

برقية من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يوضح بولارد أن الملك عبدالعزيز آل سعود استطلع رأي الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمقترحات العراقية حول توحيد عملة البلدين واتفاقية تجارية ثلاثية مع اليابان. ويستنتج بولارد أن الحكومة العراقية لم تستشر الحكومة البريطانية في الأمر ويذكر أن العاهل السعودي لا يرغب في أن يقترح على الحكومة العراقية ذلك غير أنه يريد استطلاع رأي الحكومة البريطانية لنفسه.

1938/03/19
FO 406/76 (1)

ترجمة مذكرة داخلية غير مؤرخة أعدتها وزارة الخارجية الإيطالية حول الصيغة المقترحة في شبه الجزيرة العربية وسلمها بوتي Buti بشكل غير رسمي إلى جورج رندل George W. Rendel بتاريخ ١٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في التاريخ نفسه.

تبين المذكرة أن الحكومة البريطانية اقترحت صيغة توافق الحكومتان البريطانية والإيطالية بمقتضاها على عدم الإخلال بالوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية، على ألا تسعى أي منهما للحصول على مكانة متميزة على ساحل شبه الجزيرة العربية المطل على البحر الأحمر.

ويقول الإيطاليون إنهم يميلون إلى قبول الصيغة المقترحة شريطة إدخال بعض الشروط والتعديلات التي من بينها وجوب إيجاد تعريف أفضل للالتزامات المتعلقة بسيادة كل من المملكة العربية السعودية واليمن ووحدتهما. ومن التعديلات إدخال صيغة توفق بين المركز الذي أعطي لإيطاليا بالنسبة لجنوبي شبه الجزيرة العربية في مباحثات البلدين عام ١٩٢٧م وبين مطالبة بريطانيا باعتراف إيطالي بالاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٤م.

AGSA 6.1.17: 231

1938/03/19
FO 406/76 (1)

نسخة من الجزء الثاني من محضر الاجتماع الرابع في المحادثات البريطانية-الإيطالية حول الشرق الأوسط، أعده جورج رندل George W. Rendel بتاريخ ١٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي مرفقة طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير

البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في التاريخ نفسه.

يتناول المحضر الجزء الثاني من الاجتماع الرابع من المناقشات حول الشرق الأوسط والذي عقد مساء يوم ١٩ مارس وتناول شبه الجزيرة العربية. وقد قام بوتي Buti المفاوض الإيطالي بتسليم رندل مذكرة تتعلق بالصيغة المقترحة الخاصة بشبه الجزيرة العربية. وعبر رندل عن موافقته على أن الصيغة القديمة غير صالحة وتحتاج لأن تستبدل، لكنه عبر أيضا عن حيرته بشأن الجزء «ب» من الصيغة الإيطالية، وأبرز أن البريطانيين لا يمكنهم الإقرار أن تفاهم روما لعام ١٩٢٧م يشمل منطقة النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية، وحتى لو كانت كذلك فهو لايرى إمكانية للتوفيق بين الموقفين الإيطالي والبريطاني. وأشار رندل إلى إنه سيتوجه إلى لندن لمناقشة مسودة الصياغة الإيطالية المقترحة حول شبه الجزيرة العربية مع الوزارت والإدارات البريطانية الأخرى المعنية بالأمر، ووافق على نقل اقتراحات بوتي إلى السلطات البريطانية المعنية.

AGSA 6.1.17: 230

1938/03/21
FO 371/21907 (1)

رسالة موقعة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢١مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يشير بولارد إلى برقيته المؤرخة في ١٩ مارس بشأن المقترحات التي قدمها القائم بالأعمال العراقي في جدة إلى الحكومة السعودية حول توحيد العملتين العراقية والسعودية والتي لم تكن لدى فؤاد حمزة في البداية فكرة واضحة عنها، لكن بولارد يرفق الآن ترجمة لها. وينقل بولارد وجهة نظر يوسف ياسين التي توضح أن حكومته تنظر ببعض الشك إلى هذه المقترحات من جهة، غير أنها ترحب بفكرة الحصول على شيء مقابل لاشيء من جهة أخرى. وإذا كانت ستحصل على المال مقابل إصدار عملة ورقية فهي مستعدة لذلك. ولهذا يسعى الملك عبدالعزيز آل سعود للحصول على رأي الحكومة البريطانية في هذا الشأن وذلك عن طريق مجموعة من الأسئلة مرفقة مع هذه الرسالة يرغب في الحصول على إجابات عنها بأسرع ما يمكن. ويشير بولارد إلى أنه ناقش هذا الأمر مع يوسف ياسين بصورة عامة كما أن الوضعية الخاصة للحكومة البريطانية مقابل العراق تفرض توخي الحذر والحيطة.

1938/03/21
FO 371/21907 (2)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للمقترحات العراقية فيما يتعلق بتوحيد العملتين العراقية

والسعودية، مرفقة طي رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تنص هذه المقترحات أن يتم توحيد عملة البلدين طبقا لاتفاقية مالية تبرم بينهما، وأن تصدر الحكومة السعودية نظام عملة يناظر القانون العراقي. كما تتضمن المقترحات التفاصيل المتعلقة بطباعة العملة المقترحة وقيمتها واختيار مصرف عالمي ليقوم بدور وكيل لمجلس العملة العراقي. وتنص على أن تسري هذه الاتفاقية المالية لمدة تسع سنوات، وأن تكون عائدات السعودية من هذه الاتفاقية ستين ألف دينار عراقي في العام للسنوات الثلاث الأولى ثم ترتفع إلى مائة ألف دينار عراقي في العام للسنوات الست الباقية، وأن تحصل الحكومة السعودية على عائدات السنوات الست الأولى بشكل مسبق.

1938/03/21
FO 371/21907 (2)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للأسئلة التي طرحتها الحكومة السعودية على الحكومة البريطانية فيما يتعلق بطلب رأيها بشأن اقتراح الحكومة العراقية توحيد عملة البلدين، وهي مرفقة طي رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

تستفسر الحكومة السعودية من الناحية المالية والفنية حول ما إذا كانت المقترحات العراقية تلحق الضرر بالمصالح المالية السعودية، وهل تحقق لها عائدا ماليا عادلا، وهل يضمن مجلس المال العراقي الموجود في لندن والمسؤول عن العملة العراقية سلامة العملة السعودية في حال حدوث نزاع بين الحكومتين. وتستفسر السعودية كذلك عن إمكانية وجدوى إبرامها لاتفاقية مع بعض الدوائر المالية في لندن تشابه تلك المبرمة بين الحكومة العراقية ومجلس العملة تستطيع الحكومة السعودية بمقتضاها إصدار عملة خاصة بها مثلما فعلت الحكومة العراقية، وعلى الخطوط نفسها مع الأخذ في الاعتبار احتفاظ مجلس العملة المقترحة بغطاء لها من الذهب والسندات المالية وليس وثائق ائتمان حكومية وذلك لتجنب الربا.

1938/03/22
FO 371/23273 (3)

رسالة من ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية،

مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل بولارد نفسه.

يوضح بولارد في هذه الرسالة أن العراق تتبع سياسة نشطة جدا مع المملكة العربية السعودية وقد تزامن ذلك مع وصول سيد ثابت عبدالنور القائم بالأعمال العراقي الجديد. ويضيف بولارد أن العراق تقدمت بثلاثة مقترحات للحكومة السعودية هي إبرام اتفاقية عسكرية بين البلدين، وتوحيد العملات المالية بينهما، وابرام اتفاق تجاري ثلاثي الأطراف بين السعودية والعراق واليابان، والذي بموجبه تساعد السعودية العراق عن طريق استيراد سلع من اليابان على أن تقوم اليابان باستيراد سلع من العراق بالقيمة نفسها، وتحصل السعودية على عمولة مقابل ذلك. ويبين بولارد أن هناك مؤشرات تدل على أن حكومة العراق لم تعلم الحكومة البريطانية بعزمها على طرح هذه المقترحات. ويتساءل ما إذا كان هذا التكتم يتماشى مع المعاهدة العراقية الإنجليزية لعام ١٩٣٠م. ويذكر الملك عبدالعزيز آل سعود رأي الحكومة البريطانية بشأن هذه المقترحات الثلاثة، مما يوحي أنه يشعر أن العراق يسعى لتولي الزعامة في العالم العربي على حسابه، وهو يخشى أن تلحق تحركات العراق الضرر بمصالحه. ويذكر بولارد أن مخاوف الملك عبدالعزيز من العراق بلغت أوجها أثناء حكم حمكت سليمان، ويشير بولارد في صدد الحديث عن المقترحات العراقية إلى برقيتيه رقم ٧٥ و٧٦ المؤرختين في ١٩ مارس وإلى رسالته المؤرخة في ٢١ مارس. ويذكر في ختام رسالته أن المصريين في الحجاز يرفعون الأعلام المصرية بشكل سيئ، وهو ما ذكره في رسالته المؤرخة في ٣٠ مارس ١٩٣٧م (وردت في الرسالة ١٩٣٨م)، ويظهر هذا قصورا في المخيلة يعادل ما أظهره العراقيون بتصرفاتهم.

RSA 7.27: 649-51

1938/03/23
R/15/2/161 (2)

رسالة من ليسي باجلي Lacy Baggallay، وزارة الخارجية البريطانية، إلى ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٣٨م وموقعة من قبل باجلي بالنيابة عن وزير الخارجية البريطانية.

يذكر باجلي أنه ينظر في موضوع رسالة بولارد المؤرخة في ٢٣ يناير (كانون الثاني) بشأن نشاطات شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Company إلى استفسارات غير رسمية كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت بها عام ١٩٣٤م عن طريق سفارتها في أنقرة بشأن الاتفاقيات التي تحدد الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة العربية السعودية. وقد ورد ذكر ذلك في رسالة جون سايمون Sir John

Simon إلى جدة بتاريخ ١٩ مارس من ذلك العام.

وقد ردت الحكومة البريطانية بأن الحدود القانونية لهذه المنطقة تتمثل في الخط الأزرق. وتبين الرسالة أن هذه الاستفسارات كانت تتعلق بامتياز شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعد تعتبر الخط الأزرق الحد القانوني، إلا أنها بدافع من تقديرها للملك عبدالعزيز آل سعود لم تقم بأي احتجاج لما علمت أن شركة النفط تعمل بالقرب من قصر سلوى، والشرط الوحيد الذي وضعته الحكومة البريطانية هو ألا تقوم الشركة بتخطي أقصى خط حدودي عرضته الحكومة البريطانية على الملك عبدالعزيز آل سعود. ويقول باجلي إن وزارة الخارجية البريطانية تترك لبولارد تقدير ما إذا كان يود استخدام هذه المعلومات في جوابه إلى الحكومة السعودية.

AB 16.03: 140-41

1938/03/26
FO 371/21908 (57)

التقرير السنوي عن المملكة العربية السعودية لعام ١٩٣٧م، وهو مرفق طي رسالة من ريدر بولارد .Sir Reader W Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يقول التقرير في مقدمته إن إنجازات المملكة الدبلوماسية في هذا العام أقل منها في عام ١٩٣٧م، فالتزام اليمن بمعاهدة الأخوة العربية والتحالف أقل قيمة من اتفاقيات العام السابق مع مصر. وكذلك فقد ازداد التخوف من إيطاليا، وامتنعت بريطانيا عن إعطاء الملك عبدالعزيز أي ضمانات محددة. ولكن من جهة أخرى ازداد إحساسه بالأهمية نتيجة للتقرب الإيطالي ولشعوره بمكانته لدى الحكومة البريطانية التي تجلت في زيارة جورج رندل George W. Rendel للمملكة، والأسلحة التي زودته بريطانيا بها، ومشروع زيارة الأميرة آليس Princess Alice واللورد آثلون Lord Athlone للسعودية. ويشيد التقرير باستتباب الأمن في المملكة وسيطرة الملك على مجريات الأحداث وعلى القبائل، ولكن الملك عبدالعزيز لا يقوم بترتيبات لنقل السلطة تدريجيا إلى خلفه. ويختتم التقرير هذه المقدمة بمقارنة الأحوال الاقتصادية المتردية في المملكة بالأمل الضئيل في وجود آفاق اقتصادية كبيرة لهذه البلاد في حال العثور على ثروات كبيرة من باطنها.

ويتحدث التقرير عن العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية فيبدأ بعلاقاتها مع دول الجزيرة العربية وأولها العراق. ويشير التقرير إلى سرور الأمير سعود بالحفاوة التي لقيها أثناء زيارته الرسمية للعراق في مارس

التي رافقه فيها حافظ وهبة الوزير المفوض السعودي في لندن. كما يبيّن التقرير شكاوى الحكومة العراقية من نشاطات إبراهيم بن معمر القائم بالأعمال السعودي في بغداد وتحقيره للملك غازي ومقارنته بالملك عبدالعزيز بصورة مسيئة للملك العراقي. وقد أزيح ابن معمر من منصبه وعين بدلا عنه محمد عيد الرواف الذي كان قنصل السعودية في دمشق وقبلها قائمقام جدة.

وبالمقابل يفيد التقرير بوجود تخوف كبير لدى الملك عبدالعزيز من نوايا العراق العدوانية خاصة بعد حركة ١٩٣٦م العسكرية، وترجع هذه المخاوف إلى الاتجاه الشيوعي للحكومة العراقية الجديدة برئاسة حكمت سليمان وإلى خضوعها للتأثير التركي (حيث تهدد تركيا الإسكندرونة وبعدها الموصل). وقد عبر الملك عبدالعزيز عن هذا التخوف للبريطانيين أكثر من مرة، وذلك أثناء زيارة رندل للمملكة ثم أثناء مقابلته لبولارد في الرياض. كما يشير التقرير إلى وجود تنافس كبير بين البلدين على الزعامة في الوطن العربي وخاصة حول مسألة فلسطين والدور الذي يلعبه نوري السعيد في هذا المجال.

ويخصص التقرير حيزا كبيرا لمناقشة أبعاد المسألة الفلسطينية وموقف الملك عبدالعزيز من هذه السياسة. ويشير التقرير إلى استفسار فؤاد حمزة عام ١٩٣٦م الموجه إلى أندرو رايـن Sir Andrwe Ryan الوزير المفوض البريطاني السابق في جدة عن إمكانية تعيين قنصل سعودي في فلسطين وإقامة اتصالات مباشرة بين الحكومتين السعودية والفلسطينية. ورغم استعداد بريطانيا من حيث المبدأ للموافقة على هذا الطلب إلا أنها وجدت فيه بعض الإحراج، وذلك لأن الحكومة الإيطالية كانت قد أعربت عن رغبتها في تعيين قنصل لها في عمّان. وقد أبلغت الوزير المفوض السعودي في لندن ذلك.

ويلخص التقرير السياسة البريطانية في فلسطين التي تتجه إلى تحديد الهجرة اليهودية وإلى تقسيم فلسطين وإلغاء حكم الانتداب البريطاني الحالي مع الإبقاء على منطقة صغيرة تشمل القدس وبيت لحم وممر بري يوصل إلى يافا تخضع لحكم انتداب بريطاني جديد وإقامة دولة يهودية ودولة عربية في شرقي الأردن والجزء المتبقي من فلسطين وذلك بناء على توصيات اللجنة الملكية البريطانية المكلفة بتقويم الوضع إثر إضراب الفلسطينيين عام ١٩٣٦م.

ويبين التقرير الإجراءات الفعلية التي اتخذتها الحكومة البريطانية بناء على هذه التوصيات، كما يبين قرار عصبة الأمم بشأن اقتراح التقسيم. ويذكر التقرير النداء الذي وجهه الملك عبدالعزيز إلى الهيئة العربية العليا طالبا منها التعاون مع اللجنة الملكية، على أساس أن تعدل الحكومة البريطانية معاملتها

للعرب. وفي الوقت نفسه عبر الملك للحكومة البريطانية عن أسفه لأنها لم توقف الهجرة اليهودية كليا أثناء عمل اللجنة، كما تشفع لعربيين محكومين بالإعدام. وحين زار الحاج أمين الحسيني مفتي القدس الحجاز وعده الملك عبدالعزيز أن يستخدم نفوذه بالطرق المشروعة ولكن نصحه بالمحافظة على النظام وانتظار تقرير اللجنة.

وقد قدم الملك عبدالعزيز إلى السلطات البريطانية عن طريق الوزير المفوض السعودي في لندن وثيقة تتضمن توصياته لحل القضية، وهي إصدار بريطانيا عفوا عاما عن كل الحوادث التي جرت أيام الإضراب والقلاقل، ووقف هجرة اليهود، وإصدار تشريع يحمي صغار ملاك الأراضي من عرب فلسطين، وتسوية كيفية حكم فلسطين مع الفلسطينيين أنفسهم. ويبين التقرير رد الفعل البريطاني على المقترحات السعودية. ويضيف التقرير أن الملك عبدالعزيز تحدث بحماس عن القضية الفلسطينية مع رندل، وأنه حرر وثيقة ثانية لتضاف إلى مذكرته وفيها يذكر وعد بلفور Balfour، وأن الوعد نص أيضا على عدم إيذاء العرب الأصليين ويمكن اعتبار اليهود الذين تم تهجيرهم إلى فلسطين إلى حد تاريخه وفاء بالوعد البريطاني، وفي حال قيام دولة وطنية فلسطينية يمكن إبرام اتفاقية تحمي اليهود الموجودين هناك كأقليات على ألا يزيد عدد المهاجرين اليهود مستقبلا، ولا يسمح بتحويل الأراضي العربية إلى أيديهم.

ويذكر التقرير رفض الأمير سعود بن عبدالعزيز الوساطة لدى السلطات البريطانية باسم الوفود العربية الفلسطينية، إبان زيارته لندن لحضور حفل تنصيب الملك الجديد. ويبين التقرير الإجراءات البريطانية لتبليغ الملك عبدالعزيز توصيات اللجنة الملكية وقرارات الحكومة البريطانية قبل إعلانها رسميا، كما تبين رد فعله العملي تجاه هذه القرارات. لكن الملك عبدالعزيز عبر عن تخوفه من المشكلات التي سيتعرض لها حين يصبح الأمير عبدالله بن الحسين حاكما مستقلا، لذلك جدد الملك مطالبته بالعقبة ومعان وبمر يربطه بسورية.

ويشير التقرير إلى تلقي الملك طلبا من عرب فلسطين لإبداء مشورته وإرساله ردا على هذا الطلب. ويوضح التقرير رد الفعل البريطاني على مطالب الملك عبدالعزيز، كما يوضح أن الملك عبدالعزيز يشعر بكراهية صادقة للصهيونية ويشك في اليهود، ويشعر أن ظلم بريطانيا للعرب سيؤدي إلى كارثة. وقد وجدت هذه المخاوف تعبيرا لها في مضمون الرسالة التي أبلغها محمود رياض زادة القائم بالأعمال السعودي في لندن أثناء زيارته لوزارة الخارجية البريطانية. حيث أبرز شدة الحرج الذي يعاني منه الملك عبدالعزيز، وناشد بريطانيا إجراء تعديلات من شأنها أن تصلح الظلم الذي تعرض له العرب.

ويشير التقرير إلى فحوى الرد البريطاني الذي يعد بالإنصات للمقترحات السعودية ويبين إمكان إدخال بعض التعديلات التي قد تطالب بها اللجنة الدائمة للانتداب لدى عصبة الأمم ومجلس العصبة. ويذكر التقرير استدعاء الملك حافظ وهبة إلى الرياض للتشاور معه حول القضية الفلسطينية. ثم ينتقل التقرير إلى موقف الملك عبدالعزيز بالنسبة لدعوة كامل القصاب، ممثل اللجنة الوطنية لفلسطين وسورية، إلى عقد مؤتمر عربي في دمشق أو بغداد حيث بين له أن المفاوضات جارية رسميا مع الحكومة البريطانية وأنه لا ينصح بعقد مثل هذا المؤتمر في الوقت المقترح له. وقد عقد المؤتمر في بلودان في سورية واتخذ قرارات شديدة العداء لمشروع التقسيم.

ويبين التقرير أن الملك عبدالعزيز ذكر أنه يستجيب لاتجاه الرأي العام ليس فقط في فلسطين والعالم العربي وفي بلاده، ويولي التقرير أهمية كبيرة للفتوى التي أصدرها علماء نجد بضرورة إعلان الجهاد ضد اليهود ودعوتهم للملك عبدالعزيز بأن يتخذ إجراءات في هذا الاتجاه، ولرد الملك عبدالعزيز عليهم في لهجة تقر فتواهم ولكنها تبين لجوءه إلى القنوات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية وتدعوهم إلى الصبر.

ويفيد التقرير بمحتوى مذكرة من الملك عبدالعزيز تقترح تكوين دولة دستورية في فلسطين يتم فيها تمثيل نسبي للسكان الذين يقطنونها حاليا، وتوقف هجرة اليهود إلى فلسطين بحيث لا تزيد نسبتهم السكانية عما هي عليه حاليا، واتخاذ تدابير تمنع حرمان العرب من أراضيهم. وينقل التقرير عن حافظ وهبة قوله إن الملك عبدالعزيز يشعر باليأس تجاه الوضع في فلسطين. ويستعرض التقرير عددا من الأمور الأخرى المتعلقة بفلسطين، ومنها إبقاء الانتقادات في الصحافة السعودية ضمن حدود معينة، وقيام لجنة مركزية للدفاع عن فلسطين في مكة المكرمة برئاسة محمد نصيف، وقد عبرت اللجنة عن رفضها التام لمشروع التقسيم. ويوضح التقرير موقف الملك عبدالعزيز تجاه عقد مؤتمر حول فلسطين في مكة وموقفه من تحرك القبائل باتجاه فلسطين.

ويناقش التقرير العلاقات السعودية مع شرقي الأردن مبينا طابعها الودي ويذكر أن الاحتجاجات على الحوادث الحدودية بين البلدين قد تضاءلت إلى حد كبير. وهو يشير إلى ثلاث مسائل يناقشها في مواضع أخرى وهي مسح حدود شرقي الأردن والتخوف من هجوم سعودي على شرقي الأردن كرد فعل على السياسة البريطانية في فلسطين وعودة الملك عبدالعزيز إلى المطالبة بالعقبة ومعان وبمر بري يربطه بسورية.

ويذكر التقرير اجتماع جون جلوب Major John Glubb بعبدالعزيز بن زيد مفتش الحدود السعودي في مارس، كما يذكر أن المسؤولين

السعوديين أثـاروا بعض المطالب القديمة لكـن إجابة السلطات البريطانية أنهت الموضوع. كما يذكر التقرير حدوث بعض المشكلات الأخرى رغم كـون العلاقات جـيدة جدا، ومن هـذه الأمور نزعة التجار النجديين إلى عبور الحدود ليلا لتحاشي نقاط الجمارك والجوازات، لذلك فهم يفضلون عرض أي شـكاوى لديهم على السلطات السعـودية عند عودتهم، مما يضفي على قضاياهم طابعا دبلوماسيا.

ويذكر التقـرير أيضا قيام السعودية فـي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٣م، بنشر بعض الرسائل المرافقة لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار وتبعتها في هذا الإجراء حكومة شرقي الأردن في فبراير (شباط) ١٩٣٧م، وذلك في مخالفة للبند السابع من هذه المعاهدة الذي ينص على عدم نشر هذه الرسائل. ويذكر التقريـر قيام السلطات البريطانية في شرقي الأردن بالبحث عن طريق سيارات بديل للطريق القريب من حدود البلدين قرب جبل الطبيق، كما يذكر طلبا سعوديا بإعطاء التجار السعوديين مهـلة أطول للبقاء في شرقي الأردن.

ويستعرض التقرير العلاقات السعوديـة مع اليمن فيشير إلى طابعها الجيد، ويعـزو ذلك بشكل رئيسي إلى شخص عبدالله الوزير الذي تدخل بنجاح للتوصل إلى اتفاق مـع أمير جيزان حول مسألة الحدود، ولإنـهـاء خصومة وقعت بين رعايا يمنيين وسعوديـين حول اقتسام الماء في حرض. ولعل حسـن العلاقات قد تجلى في قيام الأمراء عبداللـه والحسين والقاسم أبناء الإمام يحيى، يرافقهم عبدالله الوزير، بأداء فريضة الحج وحرص الجانب السعودي على تكريمهم رغم سـوء تفاهم في البداية أدى إلى عدم استقبالهـم بصورة رسمية. لكن حج هذا العام تمـيـز بقلة عدد الحجاج اليمنيين.

ويذكر التقرير قلة المعلومات المتوفرة عن مهمة السيد محـمد زبارة في المملكة. وفي الوقت نفسه يبيّن شدة مخاوف الملك عبدالعزيز من عدم الاستقرار الذي يهدد بحرب أهـلية في اليمن، وتخوفه بشكل خاص من ارتباط الأمير أحمد ولي العهد وراغب وزير الخارجية بإيطاليا، ومن أبعاد المعاهدة اليمنية الإيطالية وخاصة لو حكم اليمن أحد خلفاء الإمام. لكن التقرير يفيد أن الملك عبدالعزيز أجـاب سيف الإسلام حسين الذي استفسر عن موقفه في حال حدوث تمرد ضد ولي العهد أحمد وضد الإمام نـفسه أنه سـيلتزم الحيـاد التام والاقتصار عـلى الوساطة مع بـعض الدول العربية إن طلب منه ذلك. ثم يتطرق التقرير إلى مـحاولات العراق حـمل اليـمن علـى الانضمام إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف السعودية العراقـية، مبينا التحفظات اليمنـية حول المعاهدة ومحاولات العراق تخطي هذه العقـبة بإرسال وفـد عراقي لإقناع الإمـام، ومرور هذا الوفد بالسعودية لإطلاع الحكومة السـعودية عـلى مسـتجدات الأمور. وقـد

أطلعت الحكومة السعودية بدورها الحكومة البريطانية على توقيع الإمام على وثيقة معدلة إلى حد كبير بحيث يمكن اعتبارها وثيقة جديدة، ومع ذلك فقد صادقت الحكومة السعودية عليها، بواسطة مبعوث سعودي خاص هو محمد شيخو، وحسنتها إعلاميا كمكسب للأمة العربية على طريق الوحدة. كما يشير التقرير إلى اتفاقيات أخرى بين السعودية واليمن وهي اتفاق لتسوية النزاعات بتاريخ ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٧م، ذو طابع حدودي، وملحق لمعاهدة الطائف يعرف الحدود بين البلدين، وميثاق تحكيم موقع بتاريخ ٧ صفر ١٣٥٣هـ الموافق ٢٠ مايو (أيار) ١٩٣٤م.

وينتقل التقرير إلى علاقات السعودية مع محمية عدن فيذكر تبرير هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby لقيامه بخرق حدود المحمية وإساءته بذلك للملك عبدالعزيز، وقد اعتبر فلبي مهمته مماثلة لمهمة برترام توماس Bertram Thomas كما اعتبر شبوة من الأراضي التي تخلت بريطانيا عنها لصالح الاستقلال العربي بموجب مراسلات الحسين مكماهون McMahon. ونقل فلبي عن شيخ شبوة تصريحا ينطوي على ولائه لآل سعود وحدهم. أما بالنسبة لمسقط وعمان فالتقرير يؤكد قلة اهتمام السلطات السعودية بما يجري في مسقط وعُمان أو بموقع الحدود بينهما.

وفيما يخص مشيخات الخليج وقطر يرى التقرير مؤشرات على اهتمام الملك عبدالعزيز بالصراع الدائر بين قطر والبحرين حول ولاء قبيلة نعيم في شمالي شبه جزيرة قطر. فالقبيلة هددت باللجوء إلى الملك عبدالعزيز، وأرسل أمير الأحساء بعض الهجانة باتجاه قطر، وكان رأي المقيم السياسي البريطاني في الخليج والوزير المفوض البريطاني في جدة أن يسمح للقبيلة بالهجرة إلى السعودية إن أرادت. وقد انتهى الموضوع بموافقة رشيد شيخ قبائل نعيم على إطاعة شيخ قطر ما أقام فيها. وكان فؤاد حمزة قد أبدى إشارة إلى استعداد الملك عبدالعزيز للوساطة من أجل حسم الخلاف.

يشير التقرير إلى موقف الملك عبدالعزيز وابنه الأمير سعود من الحدود مع قطر، كما يبيّن التقرير التحسن الكبير في العلاقات السعودية البحرينية عقب الاتفاق بشأن رسوم العبور البحرينية. ويستدل على عمق هذا التحول الجذري بالحفاوة الكبيرة التي لقيها الأمير سعود بن عبدالعزيز أثناء زيارته للبحرين في ديسمبر، والحفاوة المماثلة التي حظي بها شيخ البحرين أثناء أدائه لمناسك الحج وخاصة إطلاق لقب صاحب السمو عليه وتحيته بإحدى وعشرين طلقة مدفع.

ويشير التقرير إلى أن آل خليفة من قبيلة عنزة التي ينتمي إليها آل سعود، واكتشف الأمير سعود بن عبدالعزيز عدم صحة المزاعم

الشائعة عن تقليل البريطانيين من شأن آل خليفة. ويشير التقرير إلى نقطة كان يمكن أن تصبح موضع خلاف بين البلدين وهي مسألة ملكية السعوديين للعقارات في البحرين لكن بولارد نصح بألا يطبق على السعوديين القانون البحريني الذي يحرم هذه الملكية على بعض الأجانب.

أما بشأن العلاقات السعودية الكويتية فيأتي على رأس المشكلات التي تعوق تطورها الحصار التجاري على الكويت، والذي يعود، حسب قول التقرير، إلى رغبة الملك عبدالعزيز في تحويل التجارة إلى مرافئه. وينقل التقرير عن يوسف ياسين قوله إن الأحساء خسرت ثلث دخلها بسبب التهريب من الكويت. ويقارن التقرير استعداد الجانب الكويتي للحلول الوسطى بمباركة بريطانية بإصرار الجانب السعودي على ربط أي اتفاق بشأن الحصار الاقتصادي باتفاقيتي صداقة وحسن جوار وتبادل للمجرمين بين البلدين.

ويشير التقرير فيما بعد إلى إبداء الجانب السعودي شيئا من المرونة، بتعبيره عن استعداده للتخلي عن بعض المطالب السابقة وإن ظل مصرا على ضرورة تجمع تجار المفرق المتسوقين من الكويت والعائدين إلى السعودية في مجموعات تسير حسب الترتيبات الخاصة بالقوافل. ومن جهته، ورغم تخوف الوكيل السياسي البريطاني في الخليج، أبدى شيخ الكويت مرونة من جانبه بموافقته على ربط مسألة رفع الحصار التجاري عن بلاده بإبرام اتفاقية صداقة وحسن جوار وقبوله بمسودة الاتفاق السعودية بعد أن عدلتها الدوائر المختصة في لندن.

ويفيد التقرير أن وزارتي الخارجية والمالية السعوديتين بصدد دراسة هذه الوثيقة التي أبلغتها المفوضية البريطانية في جدة للحكومة السعودية. وتتضح مرونة الجانبين في سماح الملك عبدالعزيز لقبيلة العوازم بدخول أراضي الكويت بحثا عن المرعى، وبالتالي شراء حاجاتها من سوق الكويت، وفي الزيادة الملحوظة في عدد الحجاج الكويتيين. كما يشير التقرير إلى الاستفسار السعودي عن موقف بريطانيا من إمكانية التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، مبينا تورط الحكومة السعودية بوعدها لشركة نفط ستاندرد كاليفورنيا California Standard Oil Company أن تمنحها الأسبقية في امتياز هذه المنطقة. وبالمقابل يذكر التقرير طمع شيخ الكويت في الاستحواذ على المنطقة كاملة بعد وفاة الملك عبدالعزيز.

ويخلص التقرير إلى القول إن الملك عبدالعزيز، رغم قوة مطالبته بأراض خاضعة لأمراء الخليج بحجة تبعيتها في السابق لأجداده (خاصة عند مطالبته بجبل نخش وخور العديد) وشدة احتجاجه على محاصرة هذه الإمارات له من جهة الساحل لم يقم بأي إجراء يعكس هذا الموقف.

ويتضمن التقرير ملحوظة عامة عن علاقات المملكة العربية السعودية مع دول خارج الجزيرة العربية يبين فيها أن الحكومة السعودية أصبحت تميل بصورة متزايدة نحو معاملة الرعايا الأجانب على أساس المعاملة بالمثل. ويزعم التقرير ضغط الحكومة السعودية ماليا على الشركات الأجنبية الكبرى عن طريق سن أنظمة تجبرها على دفع أجور وتعويضات لحراس وموظفين سعوديين تفرض خدماتهم عليها، بالإضافة إلى توقعها من هذه الشركات تقديم خدمات للحكومة.

ويلحظ التقرير وجود تفرقة في قرار الحكومة إعفاء السعوديين دون غيرهم من ضريبة الكوشان على الرحلات من جدة إلى مكة المكرمة أو إلى المدينة المنورة. ويشير التقرير إلى نشر قائمة بالحاصلين حديثا على الجنسية السعودية وهم حسب ترتيب أهميتهم العددية من الحضارمة والأفارقة والهنود. ويعرج التقرير على تعبير بعض الشخصيات السعودية في الصحافة المحلية عن مشاعر مؤيدة للوحدة العربية لكنه يقلل من أهمية هذه المشاعر ويكرر في هذا الصدد بعض المعلومات التي ذكرها في الحديث عن فلسطين. ويضيف التقرير معلومات أخرى عن معاملة الأجانب المسلمين وغير المسلمين.

ويخصص التقرير حيزا كبيرا لتقويم العلاقات السعودية البريطانية، ليبيّن طابعها الممتاز خاصة على المستوى الشخصي، الذي تميز بنجاح زيارة الأمير سعود بن عبدالعزيز إلى لندن لحضور حفل تتويج الملك جورج السادس George VI ملكا على بريطانيا وإهداء الملك عبدالعزيز أربعة خيول عربية إلى ملك بريطانيا وأربعة من الإبل إلى حديقة حيوانات لندن. كما استقبل الملك عبدالعزيز رندل وزوجته ودكسون Colonel Dickson وزوجته، وكذلك استقبل ريدر بولارد في الرياض وعبر عن سعادته بعزم الأميرة آليس واللورد آثلون على زيارة المملكة بناء على دعوة من الأمير سعود بن عبدالعزيز.

ويتعرض التقرير بهذا الشأن إلى فحوى المباحثات التي أجراها الملك عبدالعزيز مع رندل وبولارد في أربعة اجتماعات عقدها معهما في الرياض، فقد ذكر الملك عبدالعزيز المبادئ التي يلتزم بها وعبر عن اعتقاده أن من مصلحة العرب المحافظة على علاقات طيبة مع بريطانيا، وأشار إلى الوضع في فلسطين واليمن وعبر عن مخاوفه من المؤامرات الإيطالية ضد اليمن وخاصة في حال حدوث انقسام داخلي. ورد رندل بالتعبير عن تقدير الحكومة البريطانية للمخاوف السعودية وتطمين الملك حول السياسة الإيطالية، وإعرابه عن استعداد بريطاني لتبادل المعلومات عن اليمن مع الحكومة السعودية.

وفي اجتماع ثان قدم الملك عبدالعزيز نبذة تاريخية عن علاقاته مع بريطانيا تبيّن

صداقته لها. لكنه لم يحصل من بريطانيا على الكثير في المقابل ولم تتحقق الوعود التي أعطيت له. واشتكى الملك عبدالعزيز من عدم تقديم بريطانيا ما هو بحاجة إليه من العون، ومن سياستها الحدودية في الخليج التي تحاصره، ومن سياستها الخليجية التي تكرس تبعيته التجارية للكويت والبحرين. ورد رندل بإبداء استعداد بريطانيا لتقديم المساعدة إذا حدد الملك ما يريده بدقة. وقال الملك إن مجالات المساعدة كثيرة ومنها مجال الطيران (تدريب الطيارين السعوديين في بريطانيا)، وكان رد رندل أن بريطانيا تصب جهودها في صنع الطائرات وفي تدريب الطيارين والميكانيكيين البريطانيين. كما بين بولارد أن للإيطاليين أهدافا سياسية من مساعدتهم للمملكة في هذا المجال، وعبر البريطانيون عن احتمال أن يدفع التعاون البريطاني المقترح مع السعودية في أمور الطيران إيطاليا إلى توسيع نفوذها في أماكن أخرى مثل اليمن.

وفي الاجتماع الثالث عبر الملك عن رغبته في الحديث عن مستقبل علاقاته مع بريطانيا، وسأل عن رأي الحكومة البريطانية في انضمام مشيخات الخليج إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف العراقية السعودية لكن رندل أوضح أن ذلك غير ممكن لأن بريطانيا هي التي تدير العلاقات الخارجية لهذه المشيخات. وسأل الملك عبدالعزيز عن إمكان عقد معاهدة أو تفاهم بينه وبين بريطانيا لمساندته في حال تعرضه لخطر خارجي، وكان رد رندل وبولارد أن ذلك غير ممكن. أما بشأن المسألة الفلسطينية، فقد ذكر الملك أن إيطاليا تستغل الموقف لأغراض دعائية.

وحين قام بولارد بزيارة الرياض في شهر يوليو (تموز) عبر الملك عن موقفه من قرار التقسيم الذي اتخذته الحكومة البريطانية بالنسبة لفلسطين، كما أعرب الملك عن استمرار قلقه الشديد بالنسبة لإيطاليا ووصف موسوليني Mussolini ساخرا بأنه «سيف الإسلام». وأبدى الملك قلقه من الوضع الذي نتج عن تطورات الوضع في العراق وشرقي الأردن. ويذكر التقرير أيضا أن مسألة فلسطين لا تزال مصدر قلق كبير للملك.

ويبيّن التقرير أن رندل وبولارد حثا الحكومة السعودية على القبول باقتراح تشكيل لجنة مشتركة لمسح منطقة الحدود مع شرقي الأردن ثم رسم هذه الحدود وقد رد الملك باقتراح أن تقوم اللجنة برسم خريطة للمنطقة، ويناقش التقرير هذا الاقتراح ويبين أنه تم التوصل إلى اتفاق حوله وستستعين الحكومة السعودية بخبير من شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا لتمثيلها في لجنة المسح المشتركة. كما يذكر التقرير تطورات المفاوضات السعودية البريطانية بشأن الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للمملكة مبينا استعداد السعودية لتقديم بعض التنازلات

في الحدود مع محمية عدن وجهل فؤاد حمزة فيما يتعلق بالحدود مع عُمان.

ويفيد التقرير أن حكومة عدن البريطانية قد وافقت على تقديم نسخة من خارطتها الحدودية المعتمدة على أساس قبلي للسلطات السعودية، وأصرت على أن قبيلة آل مرة بعيدة عن المنطقة المتنازع عليها. ويبيّن التقرير الاتصالات التي جرت بين الجانبين حول هذه الحدود والجدل الذي دار في الأوساط السياسية البريطانية حولها، وقرار وزارة الخارجية البريطانية تعليق المسألة في الوقت الراهن.

ويبيّن التقرير في حديثه عن الحدود السعودية مع مسقط، عدم وضوح هذه الحدود لأي من الجانبين وتخوف سلطان مسقط من الخوض في الموضوع خاصة بعد انتشار الحديث عن احتمالات العثور على النفط في تلك المناطق. لكن السلطان بين للوكيل السياسي البريطاني في مسقط أنه لا اعتراض لديه إذا تم تحديد الحدود الشرقية للسعودية بخط يمر في نقاط يحددها التقرير، ويبين التقرير فائدة هذا التحديد بالنسبة للمصالح النفطية البريطانية خاصة في حال الاستغلال الفعلي للامتياز الأخير الذي حصلت عليه شركة الامتيازات النفطية Petroleum Concessions.

أما فيما يخص مشيخات الساحل المتصالح فيركز التقرير على مطالبة الملك عبدالعزيز بواحة البريمي والبعد الذي قد تتخذه هذه المسألة لو تم اكتشاف النفط فيها. ثم يستعرض التقرير الخلاف الكبير في وجهات النظر بين الملك عبدالعزيز، شخصيا أو ممثلا بفؤاد حمزة ويوسف ياسين، وبين رندل وبولارد بشأن جبل نخش وخور العديد. فالبريطانيون يركزون على استحالة تراجعهم عن وعودهم السابقة التي قدمها بيرسي كوكس Sir Percy Z. Cox عام ١٩٠٦م إلى شيخ أبوظبي بشأن خور العديد، ويبنون تبعية جبل نخش إلى قطر على أساس التضاريس الجغرافية التي تثبت في رأيهم تبعية هذا الجبل مع جبل دخان لشبه جزيرة قطر، ولكنهم مستعدون لتقديم بعض التنازلات في جهة الصفق.

أما الموقف السعودي بالنسبة للحدود فيرتكز على أساس قبلي، حيث يقول إن القبائل التي ترتاد المنطقة المعنية تدين بالولاء للملك عبدالعزيز. بالإضافة إلى ذلك يعتبر الملك عبدالعزيز أن الساحل برمته كان تابعا لأجداده. وأخيرا ينظر الملك عبدالعزيز إلى التصلب البريطاني على أنه جزء من سياسة بريطانية واضحة في الخليج العربي تسعى إلى تشديد الخناق عليه. لكن التقرير يبين أيضا البعد الاقتصادي النفطي للخلاف بين الجانبين.

ويبيّن التقرير المراسلات والمذكرات الرسمية المتبادلة بين الحكومتين في هذا المجال والتي يطالب البريطانيون فيها الحكومة

السعودية بعدم السماح لشركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Co. بمسح المنطقة قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها والرد السعودي الذي يطالب بريطانيا بالمثل. كما يشير التقرير إلى حدوث تحول كبير مفاجئ في السياسة البريطانية تجاه هذه المناطق، من الرغبة في تعليق المسألة إلى الحرص على الإسراع بحسمها، بعد توفر تقارير عن تحركات شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية لكن الخلاف استمر بين الطرفين نظرا لتمسك كل منهما بموقفه.

وينتقل التقرير إلى مسألة تزويد الحكومة البريطانية للمملكة بالسلاح، فيشير إلى عدد من الصعوبات منها عدم تسديد الملك عبدالعزيز لكامل المبلغ المستحق عليه لحكومة الهند البريطانية لقاء صفقة أسلحة عام ١٩٢٩م، وعدم قدرة المملكة على شراء السلاح بأسعار مرتفعة، وجهل يوسف ياسين الذي أثار الموضوع أثناء وجوده في لندن بالجوانب التقنية وحتى الكميات المطلوبة، بالإضافة إلى سياسة إعادة التسلح البريطانية التي تضع قيودا على أنواع من الأسلحة القابلة للتصدير. ولكن المنافسة الإيطالية الشديدة حدت بالحكومة البريطانية إلى بيع السعودية عددا محدودا من المسدسات والمدافع والذخيرة بأسعار متدنية، مع الاعتذار لعدم التمكن من بيع البنادق أو الدبابات أو العربات المدرعة. ونصحت الحكومة البريطانية السلطات السعودية بعدم قبول عرض الأسلحة الإيطالي واللجوء بدلا منه إلى الشراء من دول تعتبرها محايدة مثل بلجيكا أو تشيكوسلوفاكيا.

ويذكر التقرير عدم حدوث أي تطور أو متابعة لمسألة التسهيلات الجوية التي كانت الحكومة البريطانية ترغب من الحكومة السعودية توفيرها للطائرات البريطانية فوق ساحل الأحساء. كما يتطرق إلى مسألة مصير خط سكة حديد الحجاز، فيذكر استفسار الحكومة السعودية عن نتائج مؤتمر حيفا والنتائج التي توصل إليها المندوب السامي البريطاني على فلسطين حول المؤتمر. وتقترح رسالة من وزارة المستعمرات البريطانية أن تنظر الحكومة البريطانية في جدوى تمويلها لمشروع إصلاح هذا الخط وذلك لأغراض سياسية وليست اقتصادية. ويبين التقرير رأي ريدر بولارد حول هذا الأمر وهو رأي يعارض قيام بريطانيا بتشغيل الخط. وقد قرر وزير الخارجية البريطانية بناء على ذلك التسويف في الرد على المذكرة السعودية. ويشير التقرير إلى تطابق وجهات النظر الفرنسية والبريطانية بشأن سلبيات المشروع، وعدم الرغبة في الالتزام بإحيائه، ولهذا تتفق الدولتان على أن أفضل نهج ينبغي توخيه هو تأخير أي رد على الطلب السعودي حتى تتضح الصورة بشكل أفضل.

ويذكر التقرير أن الحج من أهم أسباب التوتر في العلاقات بين الحكومة السعودية والمفوضية البريطانية في جدة، حيث يعود الإشكال إلى حساسية السلطات السعودية من تدخل المفوضيات الأجنبية في شؤونها وسعيها إلى سن أنظمة تحد من هذا التدخل. وقد اتخذت المسألة بعدا شخصيا، حيث أصبح شخص خان بهادر إحسان الله نائب القنصل البريطاني في جدة غير مرغوب فيه لدى السلطات السعودية، مما استدعى استقالته وأن يستبدل به سيد لال شاه. ويقف التقرير عند الديون السعودية المستحقة للحكومة البريطانية في لندن وحكومة الهند البريطانية من صفقة الأسلحة لعام ١٩٢٩م، مبينا أن الظروف لا تسمح للضغط على السعودية لتسديدها. ويخلص التقرير إلى ذكر المشاورات التي تمت بين وزارتي الخارجية والهند البريطانيتين لإلغاء هذه الديون دون أن يتم التوصل إلى قرار نهائي حول الموضوع. وأما فيما يتعلق بامتيازات البحر الأحمر فيشير التقرير إلى نشاطات شركة التنمية النفطية المحدودة (غربي الجزيرة العربية) Petroleum Development (Western Arabia) Company (Limited) الاستكشافية شمال وجنوبي منطقة الامتياز.

ويتحدث التقرير عن علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا وسورية فيشير إلى أن اهتمام الملك عبدالعزيز بسورية يعود إلى مسألة لواء الإسكندرونة وتمركز نشاطات المقاومة من أجل فلسطين فيها (أي في سورية). ويشير التقرير في هذا الصدد إلى زيارة يوسف ياسين إلى سورية، وإلى خطابه المؤيد للوحدة العربية، وإلى مبالغته في تفسير الملحوظات المتعاطفة مع إعادة تشغيل خط سكة حديد الحجاز التي أدلى بها رئيس المجلس السوري، وإلى حصول يوسف ياسين على وعد من دومارتيل De Martel المفوض السامي الفرنسي في سورية بزيارة المملكة لكن الزيارة تأجلت.

ويقف التقرير طويلا عند علاقات المملكة العربية السعودية مع إيطاليا وأثرها على المصالح البريطانية، فيبيّن في البداية شدة تخوف الملك عبدالعزيز من النوايا الإيطالية وصدق أمله في المساعدة البريطانية في حال تعرضه لأي هجوم إيطالي. ويشير التقرير إلى وصول سيليتي Sillitti لاستلام منصب الوزير المفوض الإيطالي في جدة بدلا من سلفه بيرسيكو Persico. ويتجلى عمق مخاوف الملك في موقفه السلبي من المحاولات الإيطالية المكثفة للتقرب من السعودية وإرضائها، حيث توخى سياسة التسويف إزاء عروض صفقات الأسلحة بأسعار رمزية وشروط مغرية، وأبدى برودا إزاء الخدمات الإيطالية في مجال الطيران، ولم يسمح ببناء مستشفى إيطالي في جدة أو مستشفى سعودي بتمويل إيطالي في مكة المكرمة. لكن التقرير يقر إحساس الملك

عبدالعزيز باستحالة مواصلة هذه السياسة دون إثارة غضب إيطاليا.

ويبين التقرير أن مما يزيد في قلق الملك عبدالعزيز آثار السياسة البريطانية في فلسطين، وعدم تعاون البريطانيين معه بشكل كاف في مجال تزويده بالأسلحة وتدريب طيارين سعوديين. كما يشير التقرير إلى أن المشكلة التي أزعجت الحكومة البريطانية على وجه الخصوص هي الآثار السلبية للدعاية السياسية الإيطالية على سمعة بريطانيا لدى الرأي العام العربي والإسلامي. ويبين التقرير اهتمام السلطات البريطانية بمتابعة النشاطات الدعائية الإيطالية والوسائل الإعلامية المختلفة المستعملة لبثها وطريقتها في التعامل معها، ويورد نماذج من هذه النشاطات.

ويذكر التقرير تبني الحكومة الإيطالية لتكلفة سفر العديد من الحجاج الأحباش وإقامتهم لإظهار نفسها بصفة المناصرة للمسلمين. وقد جرى العديد من المراسلات والمشاورات بين وزارة الخارجية البريطانية ومفوضيتها في جدة بشأن الدعاية الإيطالية. وبهذا الشأن يعزو بولارد ضعف الموقف البريطاني لا إلى نجاعة الدعاية السياسية الإيطالية بل إلى عدد من العوامل التي تمس سياسة بريطانيا في البلدان العربية والإسلامية الخاضعة بشكل أو بآخر لها، مما شوه سمعتها. ومن هذه العوامل مسؤولية بريطانيا (وليس إيطاليا) عن فرض السياسة الصهيونية التي يمقتها العرب والمسلمون في فلسطين، وصداقة إيطاليا مع ألمانيا التي تعاملت مع اليهود بما يرى التقرير أنه يتماشى مع المواقف العربية، وانبهار العرب بما اعتبروه نجاح إيطاليا الظاهر في إيقاع هزيمة بعدد من القوى العظمى وعلى رأسها بريطانيا في الحرب الإثيوبية، ونجاح إيطاليا في التقليل من قيمة احتلالها لليبيا وتحويل احتلالها للحبشة إلى إنقاذ للمسلمين من براثن حكومة غير مسلمة، وهما على كل حال بلدان يعتبرهما التقرير بعيدين عن مركز الاهتمام في الذاكرة العربية.

وبالمقابل تمثل بريطانيا لدى أصحاب الطروحات القومية القوة العظمى التي قهرت المشيئة الوحدوية في بلدان تعتبر مركزا للاهتمام العربي وهي مصر والعراق ومشيخات الخليج وعدن. ويضيف التقرير أن المغاربة يحاربون في إسبانيا إلى جانب الإيطاليين ضد الحكومة الإسبانية. ولهذه الأسباب لا يرى بولارد جدوى كبيرة للتفكير في أي وسائل دعائية أو تقديم المقترحات بشأنها ما بقيت السياسات البريطانية على حالها، ومع ذلك فإنه يقدم عددا من المقترحات حول فتح قسم عربي بالإذاعة البريطانية، وكتابة مناهج دراسية موجهة إلى مدارس الشرق الأوسط تخوض في موضوعات ذات طابع عام تحسن صورة بريطانيا بشكل غير مباشر، وإن كان يشدد في الواقع على أهمية طرق التدريس.

ويبيّن التقرير بالمقابل عددا من المؤشرات التي تبعث على الارتياح لدى السلطات البريطانية، منها شدة تضايق الملك عبدالعزيز من الدعاية السياسية الإيطالية، خاصة بعد أن انكشف افتراء إحدى الصحف الإثيوبية على إدارته، وهو يفكر في اتخاذ إجراءات تحد من هذه الدعاية أو توقفها تماما. كما أن حملات الحج الإيطالية تميزت بعدم النجاعة وغلاء التكلفة. وأخيرا يشدد التقرير على التباين الكبير بين شخصية البريطاني ومبادئه من جهة وشخصية الإيطالي القائمة على النفاق وعدم المصداقية من جهة أخرى.

ويشير التقرير إلى أن عدم الثقة بين بريطانيا وإيطاليا متبادل بين الطرفين، ويستدل على ذلك بالاستفسارات الرسمية الإيطالية لدى وزارة الخارجية البريطانية عن أبعاد سياستها في الشرق الأوسط. ورغم تبادل التطمينات وتذكير الطرفين بعضهما بعضا باتفاق روما وخاصة التزامهما بعدم احتلال جزر فرسان والاعتراف الشكلي بسيادة الملك عبدالعزيز عليها، فإن التقرير يشير إلى مذكرة يعتبرها مهمة من إعداد قيادة البحرية البريطانية بشأن التحركات الإيطالية في جزر حنيش الكبرى وجبل الزقر.

ويتحدث التقرير مطولا عن العلاقات السعودية التركية فيستشهد بتصريح لعصمت إينونو رئيس وزراء تركيا حول قضية الإسكندرونة، ويبيّن عدم ثقة الملك عبدالعزيز بالنوايا التركية ومطامعها، لا في لواء الإسكندرونة فحسب بل في الموصل وحلب كذلك. ويشير التقرير خاصة إلى محاولات ومساع عديدة قام بها الملك عبدالعزيز، سواء عن طريق فؤاد حمزة لدى المفوضية البريطانية في جدة أو عن طريق يوسف ياسين لدى وزارة الخارجية البريطانية أثناء وجوده في لندن، لإقناع بريطانيا بمشروعية تخوفه من تركيا، وطلب مشورتها بشأن أفضل السبل للتعامل مع سياسة تركيا تجاه لواء الإسكندرونة، كما طلب مساعدتها لدى عصبة الأمم في التوصل إلى حل، ووساطتها لدى الحكومة التركية لوقف الحملة الصحافية التركية المعادية للعرب.

ويرى التقرير أن الأزمة في لواء الإسكندرونة قد صدمت الملك عبدالعزيز وفؤاد حمزة وأثبتت لهما حقيقة ضعف الدول العربية واعتمادها بالدرجة الأولى على مواقف فرنسا وبريطانيا. وقد تمثل الموقف البريطاني في تقديم ضمانات معنوية حذرة بأن سياسة تركيا لن تمثل خطرا على الدول العربية، وفي نصح السعودية بتهدئة المشاعر السورية والإيعاز للسوريين بقبول قرارت عصبة الأمم بشأن المسألة لتفادي الآثار السلبية المحتملة. ولكن التعاطف البريطاني الحذر يقابله تحذير قوي لفؤاد حمزة من مغبة الإشارة إلى «العالم العربي» وكأنه كيان سياسي قائم.

ويذكر التقرير أن الملك عبـدالعزيز أدرك أن كمال أتاتورك لن يتأثر بنداء يوجهه الملك إليه. ويعبـر بولارد عن أمله في أن يتوصل العرب الآخرون إلى إدراك يخفف من حماس خطـطهم الوحـدوية ويقنـعهم ألا يحـاولوا الوقوف في وجه السياسة البريطانية في الشرقين الأدنى والأوسط. ويشير التقرير إلـى تقارب الملك عبدالـعزيز مع الحكومة العراقـية سعيا لاتخاذ موقف موحد من المـسألة، وإلى الرد العراقي الذي يستبعد أي تدخل بعد أن أصدرت عصبة الأمم قرارا تعتبره العراق مناسبا.

أما الحكومة التركية فلم تنفك تؤكد حسن نواياها تجاه العرب وحرصها على استقلالهم. ويبيّن التقرير حرصها على استقبال الأمير سعود بن عبدالعزيز فـي أنقرة في طريق العودة من رحلته الأوروبـية، لكن الزيارة لـم تتم نظرا لحرص الملك عبدالعزيز على عدم إتاحة الفرصة للأتراك لاستغلالها من أجل تكريس سياستهم على لواء الإسكندرونة. كما يشير التقرير إلى الحظر الذي تفرضه الحكومة التركية على ممارسة الأتراك لفريضة الحج لأسباب اقتصادية، وما أدى إليه من تقليص عدد الحجاج الأتراك إلى بضع وخمسين حاجا أتوا بصفة غير رسمية.

وفي استعراض علاقات المملكة العربية السعودية مع مصر يذكر التقريـر أنه بموجب معاهدة ١٩٣٦م بين البلدين تم فتح مفوضية سعودية فـي القاهرة ومفوضـية مصرية في جدة، وتعيين الوكيل السعودي السابق قائما بأعمال السعـودية في القاهرة وعبدالرحمـن عزام وزيرا مفوضا في جدة، بالإضـافة إلى عدد من المناصب الدبلوماسية الأخرى التي يشغلها. ويركز التقرير خاصة على الملابسات التي حدثت عام ١٩٣٧م وأدت إلـى توقف إرسال المحمـل من مصر في العـام التالي، فالاستـقبال السعـودي للمحمـل كان فاترا ويسعى للتقليل من أهميته.

ومن جهة أخرى أبدى بعض أعـضـاء مجلس النواب المصري اعـتـراضـا عـلـى مصروفات المحمل باعتبارها لم تعد مبررة. ولئن لم يتضح ما إذا كان تـوقـف إرسـال المحمل نتيجة تفاهم بين الحكومتين أو غضب مصري من سوء استقباله، إلا أن التقـريـر يعتبر هذا الحدث نتيجة طبيعيـة لمـعـاهـدة ١٩٣٦م. ولم تؤثر مسألة المحمل سلبا على بقية مشروعات المعاهدة، فقد ظلت مصـر من أكثر الدول مساعدة للسعودية، وذلـك بإرسال الخبراء المصريين في مجالات التعليم والزراعة والشؤون العسكرية، ومـواصـلـة المساعدات المالية عن طـريـق إرسـال ريـع الأوقاف المصرية لصالح مشروعات عامة في الحجاز تشمل مساعدة المعوزين وبناء الطرق وأعمال الإنارة الكهربائية وتزويد المدن بالمياه. ويشيد التقرير بإنجازات بنك مصر في مجال بناء فندقين كبيرين في جدة ومكة المكرمـة وتقديم حصة الحكومة السعودية من ضريبة الكوشان وخدمات نقل الحجاج.

يفيد التقرير في حديثه عن علاقات المملكة العربية السعودية مع روسيا السوفييتية أن الديون السعودية المستحقة لروسيا لقاء صفقة المواد النفطية التي يعود تاريخها إلى سبع سنوات مضت قد لقي طريقه إلى السداد على شكل أقساط على حساب بنك مصر. كما يشير إلى فتح مستوصف تابع للمفوضية السوفييتية وإلى نزعة أعضاء المفوضية السوفييتية إلى الاحتكاك بالعائلات المحلية وحتى بالأسرة المالكة للإسراع بتعلم اللهجة المحلية.

وحول علاقات المملكة العربية السعودية مع إسبانيا يبيّن التقرير تأثر السعودية بالحرب الأهلية الإسبانية، حيث حاولت حكومة فرانكو Franco، دون جدوى، إرساء علاقات دبلوماسية مع المملكة. وقد استقبلت الحكومة السعودية حجاجا مغاربة خاضعين للحكومة الإسبانية المنشقة قدموا على نفقة حكومة فرانكو ينشرون دعاية سياسية مناصرة لها، لكن هذا الاستقبال يعود لأسباب دينية واقتصادية. كما يلحظ التقرير التقارب الوثيق بين المصالح الإسبانية والإيطالية، حيث تبنت المفوضية الإيطالية مصروفات الحجاج الإسبان وألحقتهم بحجاجها الليبيين.

ويستعرض التقرير علاقات المملكة العربية السعودية مع كل من إيران والولايات المتحدة واليابان، فيشير إلى أن نشاط مفوضية إيران يقتصر على أيام الحج المعدودة، وهي لا تشجع الحج وتعتبره خسارة اقتصادية لا مبرر لها.

ويذكر التقرير أنه قد تبين للولايات المتحدة الأمريكية من الزيارة القصيرة لقنصلها العام في الإسكندرية إلى جدة أن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المملكة لا تبرر تعيين مسؤول أمريكي لرعايتها. كما يشير إلى أن لليابان نشاطا دعائيا مكثفا رغم عدم وجود تمثيل رسمي لها في المملكة، وذلك عن طريق ثلاثة حجاج يابانيين تركز نشاطهم على تسويق البضائع اليابانية وتبرير الانتصارات اليابانية في الصين.

ويمضي التقرير إلى الحديث عن وضع السعودية تجاه النظام العالمي العام وعصبة الأمم فيؤكد عدم رغبة السعودية في الانضمام إلى العصبة، لحرصها على عدم الموافقة الضمنية على السياسات الظالمة للعرب في لواء الإسكندرونة وفلسطين. ويشير إلى استمرار مهاجمة السعودية لاتفاقية باريس الصحية لعام ١٩٢٦م، التي تضع قيودا صارمة على الحجاج المسافرين من مكة المكرمة وإليها. كما يشير التقرير إلى كون السعودية قد أبدت بالمقابل شيئا من التعاون، حيث انضمت إلى القواعد التي تضبط سلوك الغواصات تجاه السفن التجارية في زمن الحرب، مما يعد تحولا عن سياستها السابقة القائمة على عدم الانضمام إلى اتفاقيات لا تخدم مصالحها مباشرة. وكانت ممثلة في المؤتمر العالمي الخامس عشر لطب العيون في القاهرة، وقبلت نصيحة بريطانيا بشأن بعض الأنظمة السعودية الخاصة بالعقاقير، وتعهدت بالتعاون الكامل في مكافحة الجراد.

ويورد التقرير قائمة بالمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها المملكة خلال العام ومنها المصادقة على انضمام اليمن للمعاهدة السعودية-العراقية، وتوقيع السعودية مع بريطانيا على المحضر الخاص بسلوك الغواصات تجاه السفن التجارية أيام الحرب، واتفاق مع اليمن حول تسوية الخلافات، وملحق لمعاهدة الطائف الموقعة بين الدولتين بشأن رسم الحدود بينهما.

ويقدم التقرير صورة عن الأوضاع الداخلية في المملكة، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ويشير إلى أن الملك عبدالعزيز على وعي تام بتردي الوضع الاقتصادي. فقد فشل مشروع إقناع شركة سيليكشن تروست (المحدودة) Selection Trust Limited بقبول امتياز للتنقيب عن المعادن، وفشلت شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية في العثور على النفط في بئر حفرته في الأحساء، كما فشل مشروع نفطي لشركة التنمية النفطية (غربي الجزيرة العربية) في جزر فرسان. وبالمقابل يذكر التقرير بعض المؤشرات الإيجابية مثل الحصول على الماء في منطقة مهد الذهب وزيادة عدد الحجاج لهذا العام مع الأمل في زيادة أكبر في السنة القادمة، وبعض المساعدات من ريع الأوقاف في مصر لتمويل بعض الأعمال العامة مثل إنشاء الطرق.

ويذكر التقرير ضعف التجارة وضعف الصادرات رغم وجود «مشروع القرش». ويركز التقرير على نجاح الملك عبدالعزيز في نشر الأمن في جميع أنحاء المملكة، وهو أمر يعزوه التقرير إلى قوة التعاليم الإسلامية في إقامة الحدود مما يحقق نتائج باهرة في الحد من عدد الجرائم. ويذكر التقرير حدوث مواجهة دامية بين بعض الرقيق ورجال شرطة مكة المكرمة.

ويستشهد التقرير بفلبي حول مدى استتباب الأمن في نجران، كما يذكر استمرار سياسة الملك عبدالعزيز القائمة على المصالحة واسترضاء أعدائه السابقين، مثل إطلاقه سراح بندر الدويش وعرضه عليه إمارة الأرطاوية، كما أن نايف بن حميد من شيوخ عتيبة ومطلق السور من مطير لايزالان في المنفى يرفضان الاستفادة من العفو الذي أصدره الملك.

ويشير التقرير إلى اعتماد الملك على عدد كبير من الأمراء من آل سعود ومن آل السديري والرجال الموالين له، كما يشير إلى رغبة الملك عبدالعزيز في استخدام الطائرات العسكرية لأغراض أمنية. وبهذا الشأن يشير التقرير إلى خبر أورده سلامة موسى في صحيفة «مصر» عن تأسيس جمعية «أصدقاء الحجاز». لكن التقرير يقلل من أهمية هذه الجمعية التي يقول إنها بقيادة يوسف الزواوي.

ويركز التقرير بشكل خاص على سياسة الملك عبدالعزيز الدينية، فيشير إلى أنه أكد في حفل عشاء أقيم على شرف أعيان الحجاج الهنود وفي مقابلة خاصة مع خان منطقة كلات The Khan of Kelat أنه حنبلي ويعترف

بالمذاهب السنية الأخرى. كما يشير التقرير إلى إبراز الملك عبدالعزيز الطابع المقدس للحجاز وتحذيره للأمة من البدع والتحلل والشعارات غير الإسلامية المستوردة ودعوته للعودة إلى الدين. أما مواقف الملك عبدالعزيز من المرأة فيراها التقرير راسخة، وقد ترجمت هذه السياسة في عدد من الإجراءات الخاصة بفرض العباءة وتغطية الوجه على النساء الأجنبيات وفرض الحياة المنعزلة على زوجات الدبلوماسيين المسلمين في جدة. كما يذكر التقرير فرض أنظمة أخرى ذات طابع ديني. لكن صدر نفي رسمي لما ذكرته الصحافة المصرية عن منع تقبيل الحجر الأسود.

ويتحدث التقرير عن التنظيم العسكري والبحري فيفيد أن قوات الملك عبدالعزيز تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم من الحرس الخاص والرقيق وهم في خدمة الملك والأمراء ويطلق عليهم اسم «زكرت»، ورجال الشرطة الذين ينحصر وجودهم في الحجاز، والجيش الذي ينحصر وجوده في مكة المكرمة والمدينة المنورة وعدد قليل من المدن الكبرى الأخرى وهو يتلقى تدريبا دوريا في فنون الحرب. ثم يعرج التقرير على حجم ما يمتلكه الملك عبدالعزيز من الأسلحة والذخيرة ونوعية ذلك ومصادره، ويشير خاصة إلى حرص السعودية على التحكم عسكريا في منطقة حدودها مع كل من شرقي الأردن والعراق. وقد تجلى ذلك في بناء مخافر حدودية من جهة شرقي الأردن في حقل وعلقان وذات الحاج والجوف والعيساوية والنبك والحديثة وكاف وغيرها مع وجود المقر الرئيسي في تبوك وكاف، ومن جهة العراق في لوقة ولينة وأم رضمة وحفر الباطن وقرية. أما القوات البحرية فيؤكد التقرير أن المملكة لا تزال تفتقر إليها.

وبالنسبة للطيران وما يتعلق به من مسائل يقوّم التقرير القوات الجوية السعودية مبينا ازدياد عدد الطيارين إلى أربعة (سعوديين وروسي وإيطالي)، مع أمل في تأسيس نظام للتدريب المنتظم لعدد جديد من الطلبة السعوديين، وزيادة في عدد الطائرات التي يعددها. لكن التقرير يشير بالمقابل إلى المشكلات الفنية الناجمة عن جهل الطيارين بقواعد الملاحة الجوية وعلومها والميكانيك وإلى غلاء تكلفة البنزين ورغبة الملك عبدالعزيز في تقليص المساعدة الإيطالية إلى أبعد الحدود.

ويشير التقرير إلى طلب السعودية مساعدة الحكومة البريطانية بتقديم تسهيلات لتدريب الطلبة السعوديين على الطيران في إنجلترا. وقد طلبت الحكومة السعودية من الحكومة البريطانية كتابيا تزويدها بعشر طائرات مع طياريها وميكانيكييها وورشاتها مع إمكانية توسيع هذا المشروع، كما طلبت رأي خبراء بريطانيين لتقرير ما إذا كان ينبغي إرسال الطلبة إلى الخارج أو تدريبهم في مدرسة تقام في السعودية، وتقدير تكلفة المشروع وكيفية تسديدها. ويشير التقرير إلى

اعتذار بريطانيا عن الاستجابة للطلب السعودي لأسباب عملية يبينها. لكنه يبيّن أيضا الاعتبارات التي تجعل بريطانيا حريصة على إظهار شيء من التعاون مع الملك عبدالعزيز لإبعاد إيطاليا عنه. ولهذا الغرض يشير التقرير إلى مشروع أكثر حركية كانت قد اقترحته وزارة الشؤون الجوية البريطانية يقوم على إرسال عدد قليل من الطلبة السعوديين للتدريب في مدرسة الطيران المدني في القاهرة، وقبول عدد من الميكانيكيين للتدريب مجانا في المستودع الجوي الملكي البريطاني في أبوقير، والتركيز على تعليم الطلاب اللغة الإنجليزية حتى يتمكنوا من التعلم في مجال الطيران، وقبول عدد محدود من الناجحين في مدرسة الطيران المدني في القاهرة لتلقي دورة تدريبية عالية.

ويورد التقرير تحفظات بولارد على هذا المشروع التي تستند إلى صعوبة الحصول على مرشحين مناسبين للطيران، وعدم إمكان توفير عناية مناسبة بالطائرات، وتردي مستوى الطيارين والميكانيكيين المدربين في الخارج بسرعة بمجرد عودتهم إلى بلادهم، وافتقار الحكومة السعودية إلى الخبرة الإدارية والتنظيمية ليكون لديها سلاح جوي، وافتقارها إلى المال اللازم للمشروع. ولا يرى بولارد بدا من تعويض الملك عبدالعزيز على الرد السلبي بإرضائه في مجال التزود بالأسلحة. وبناء على هذه التوصية اعتذرت الحكومة البريطانية رسميا عن عدم قدرتها على تلبية الرغبة السعودية.

وأمام إلحاح الجانب السعودي والأهمية القصوى التي يعلقها الملك عبدالعزيز على استعمال الطائرات لفرض الأمن في أرجاء البلاد قررت الحكومة البريطانية تقديم حل بديل يتمثل في قبول اثني عشر طالبا لدورة أولية لمدة اثني عشر شهرا في ميكانيكا السيارات والطائرات في أبوقير في مصر، واختيار عدد لا يتجاوز ستة طلاب لمواصلة الدراسة كطيارين في مدرسة الطيران المدني في مصر على حساب الحكومة السعودية.

ويذكر التقرير أن حافظ وهبة أشار إلى أن السعودية تفكر في التوجه إلى السوفييت لطلب العون في مجال تطوير قواتها الجوية لكن فؤاد حمزة بين فيما بعد أن وهبة كان يتكلم بناء على انطباع خاطئ لديه. ويفيد أن بولارد أوصى الحكومة البريطانية، رغم تحفظاته، بالاستجابة لطلب الملك عبدالعزيز إعارته رئيسا مسلما لأركان جيشه أو شخصا مدربا يشرف على أمور الطيران. ويختتم التقرير هذا الباب بالإشارة إلى انتظام رحلات جوية لشركة الخطوط المصرية لنقل الحجاج بين جدة والمدينة المنورة، وبدرجة أقل بين مصر والحجاز. وبالمقابل يندر السماح للطائرات الأجنبية بالهبوط في جدة وللمسلمين بالطيران فوق مكة المكرمة أو قربها. وقد صدرت تنظيمات تتطلب من أي

زائر أن يحصل مسبقا على إذن بدخول السعودية جوا.

وفي مجال الصحافة السعودية يشير التقرير إلى ظهور صحيفة جديدة ناطقة باللغة العربية باسم «المدينة المنورة» ومجلة تصدر باللغتين العربية والملاوية باسم «النداء الإسلامي» وكلاهما تصدران في المدينة المنورة. ويشيد التقرير بالجودة النسبية لطباعة صحيفتي «أم القرى» و«صوت الحجاز»، ولكنه يشير إلى التوجيه الرسمي لوسائل الإعلام سواء فيما يخص الأوضاع الداخلية أو الخارجية. ولا يجد التقرير ما يستحق الذكر فيما يتعلق بالشؤون القانونية سوى نظام تعويضات العمال ومراسيم تنظم أعمال الشركة الوطنية العربية للنقل البري والشركة العربية للتصدير. وكذلك لا يجد التقرير ما يستحق الذكر بالنسبة للتعليم سوى تعيين وزارة المعارف المصرية مديرا مصريا لمدرسة النجاح في المدينة المنورة، وإجراءات تحضيرية جديدة في المدرسة الخاصة بتهيئة الطلبة قبل إرسالهم للدراسة في الخارج، وفتح مدرسة في مدينة أبها.

وفي مجال الصحة العامة يشير التقرير إلى بعض التحسينات التي تتلخص في افتتاح مستشفى جديد في الطائف ومركز طبي في حائل لمراقبة الحجيج القادمين من النجف، وتطوير مستشفى مكة المكرمة خاصة في مجال التصوير بالأشعة، وإنشاء مختبرات للتحاليل الطبية في مكة المكرمة وجدة، وفتح مدرسة لإعداد الممرضين في مكة المكرمة. وقد قدم الدكتور ماكي Dr. Mackie وزميل له تقريرا يتضمن توصيات عن سبل تطوير القطاع الصحي في المملكة. كما تم تعيين أكثر من طبيبين متنقلين للوصول إلى المناطق النائية وإرسال عدد من الأطباء إلى أوروبا لتحسين كفاءاتهم في مختلف التخصصات الطبية.

ومن جهة أخرى حضر الدكتور محمود حمودة (حمدي) المدير العام لإدارة الصحة العامة المؤتمر العالمي للصحة في باريس بصفته ممثلا رسميا للمملكة. كما كان للمملكة تمثيل في المؤتمر العالمي لمرض الماء الأزرق في العين.

ويذكر التقرير أيضا تحسين الخدمات البلدية في جدة، ووجود عدد كبير من المستوصفات الأجنبية فيها تابعة لبريطانيا وإيطاليا وأفغانستان ومصر وجاوا، وتفكير السلطات الصحية السودانية في إرسال بعثة طبية لموسم الحج.

يقدم التقرير في حديثه عن الحج أرقاما عن عدد الحجاج الأجانب القادمين بحرا أو برا تبيّن زيادة ملحوظة عن حج عام ١٩٣٦م، ويعزو ذلك إلى تكثيف الدعاية السعودية وإلى تحسن الأحوال الاقتصادية العالمية خاصة في الهند الشرقية، وإلى الدور الذي لعبه كل من موسوليني وفرانكو في تشجيع الحجاج القادمين من البلاد الإسلامية الواقعة تحت احتلالهما لأغراض سياسية. كما يشير التقرير إلى نقص ملحوظ في أعداد الحجاج الفلسطينيين والمعوزين الهنود. ويذكر التقرير

بعض الشخصيات المهمة التي قامت بأداء فريضة الحج ومنهم أمين الحسيني مفتي فلسطين وثلاثة من أبناء إمام اليمن. كما يعرج التقرير على حال التحسن النسبي في نوعية السيارات المخصصة لنقل الحجاج وازدياد عددها، مقابل بقاء الوضع للطرق على حاله. أما تكلفة الحج فلم تتغير في الواقع رغم الخصم المعلن. ويفيد التقرير أن دور المفوضية البريطانية بعد أن تخلت عن حقها في عتق الرقيق انحصر في تحديد موقف الحكومة السعودية لمعرفة ما إذا كانت جادة في تطبيق الأنظمة الخاصة بالرق.

ويتحدث التقرير عن الشؤون البحرية، فيشير إلى السفن الحربية البريطانية والإيطالية والفرنسية التي زارت جدة خلال العام، ويذكر تعيين آمر جديد للبحرية البريطانية في البحر الأحمر، ومواصلة بريطانيا سياسة الإبلاغ عن زيارات سفنها دون طلب الإذن. ويركز التقرير على إحساس كل من البحرية البريطانية وشركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate وبنك مصر بالحاجة إلى تطوير ميناء جدة.

ويختتم التقرير بأخبار متفرقة تتضمن مقابلة الملك عبدالعزيز للكاتب الهولندي المشهور روم لاندو Rom Landau، ومحاكمة جرت في الرياض لشخص اتهم بممارسة السحر، وقائمة بالكتب ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية وهي «توجهات» *Orientations* لرونالد ستورز Ronald Storrs، و«تي إي لورنس» *T. E. Lawrence* بقلم بعض أصدقائه و«حج مبرور» *Triumphant Pilgrimage* لأوين رتر Owen Rutter و«العرب» *The Arabs*، لبرترام توماس Bertram Thomas، و«تاريخ العرب» *The History of the Arabs*، لفيليب حتي. ويشير التقرير إلى نشر إثرتون P. T. Etherton لمقالة كاذبة ومسيئة عن الحكومة السعودية والملك عبدالعزيز. ولكنه يعبر عن دهشة المفوضية البريطانية من قبول الملك عبدالعزيز بتصوير فلم إخباري عن الحج وعرضه في السودان.

***FOARA 2: 453-509** *RSA 6.25: 521-77*

#L/P&S/12/2085

1938/03/28
CO 831/45/3 (1)

رسالة من ريدر وليم بولارد Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الفيكونت هاليفاكس Viscount Halifax، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وموقعة من قبل بولارد نفسه.

يبين بولارد لهاليفاكس أن العمل على الحدود العراقية لم يبدأ بعد، وأن افتراض فؤاد حمزة أن رسم الحدود سيتم خلال ثلاثة أشهر افتراض غير صحيح. وينقل بولارد عن لناهان Lenahan من شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا

العربية California Arabian Standard Oil Company أن من غير المتوقع بدء العمل قبل حلول شهر مايو (أيار). ويستنتج بولارد أن الشركة ستؤمن المساح، وستشكل الفريق السعودي وستتحمل جميع النفقات. ومن جهة أخرى يقترح بولارد أن يطلب من السعوديين البدء في عملية مسح الحدود بين المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن إذا كانت الظروف المناخية تساعد على ذلك.

AB 6.12: 421

1938/03/28
FO 406/76 (3)

مسودة الصيغة المقدمة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الإيطالية والمتعلقة بشبه الجزيرة العربية، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م، وهي طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) من العام نفسه.

تنص الصيغة على اتفاق الحكومتين البريطانية والإيطالية على ثمان مواد بهدف ضمان عدم تعارض سياساتهما في منطقة الشرق الأوسط. وتنص هذه المواد على ألا يقوم أي من طرفيها بإبرام اتفاقيات أو القيام بأي أعمال يمكن أن تضر بالاستقلال التام والوحدة الترابية لكل من المملكة العربية السعودية واليمن، وتتعهد الحكومتان بعدم السعي للحصول على مكانة متميزة في أي من هاتين الدولتين، وتدركان كذلك أنه في صالحهما أن يسود السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن وألا تتدخل أية قوة أخرى في النزاعات التي قد تنشأ بين هاتين الدولتين.

وفيما يتعلق بجزر البحر الأحمر التي تخلت عنها تركيا يتعهد كل من الجانبين بعدم فرض سيادته أو إقامة تحصينات أو دفاعات عليها. كما تتضمن الاتفاقية تفاصيل أخرى تتعلق بجزيرة كمران وحنيش الكبرى وغيرهما، وبالمناطق الخاضعة للحماية البريطانية في الأراضي الواقعة إلى الشرق والجنوب من أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة، وبمحمية عدن.

AGSA 6.1.17: 239-41

1938/03/28
FO 406/76 (4)

نسخة من محضر الاجتماع الخامس من المحادثات البريطانية-الإيطالية حول الشرق الأوسط، أعده جورج رندل George W. Rendel، مؤرخ في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٣٨م وموقع من قبل رندل نفسه ومرفق طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) من العام نفسه.

يتـناول المحضـر ما دار في الاجـتماع الخامس حول شـبه الجزيرة العربيـة، ويورد رندل أنه سلم الجانب الإيطالي في المباحثات الصيغة الجديدة المتـعلقة بالمنطقة بعد إدخال التعديلات عليها، ويضيف أنه كان قد أجرى مشاورات مع اللورد بيرث وقررا حذف الفقرة المتعلقة بحـرية النشاط التجاري في كل من المملكة العـربية السعودية واليمن. وقد بـين الجانب الإيطالي أنه لا يتوقع اعتراضا كبيرا من حكومته على الأجزاء المتعلقة بالسعودية واليمن، لكنه عبر بالرغم من ذلك عن قلقه من أن الصيغة لازالت تعني القبول التام بوجهة النظر البريطانية. وأوضح رندل من جانبه أن الحكومة البـريطانية لا يمكنهـا بأي حال من الأحوال أن تـنسحب مـن مناطق خـاضعة لحمايتهـا وأن الصيغة بوضعها الحالـي تقدم للإيطاليين كل التأكيدات التي يطلبونها. وعبر جوارناسكـيللي Guarnaschelli مجددا عن قلقه بشأن الفرص التجارية في محمية عدن وعن أمله فـي ألا تقوم الحكومة البريـطانية بفـرض حظر علـى النشـاطات الأجنبـية، وأوضح رندل في المقابل أن الحكومة البريطانية لا يمكنها ضمان سلامة الأجانـب في بعض المناطق المعنية.

وعبر الإيطاليون عن رغبتهم في تعيين قنصل في المكلا كما أبدوا ملحوظات حول بعض النقاط الثانوية في الصيغة البريطانية. وأصر رندل على الإبقاء على الإشارة التي تقول إن اتفاقية عام ١٩١٤م تشكل الأساس القانوني لموقف بريطانيا موضحا أن هذا لا يعني بالضرورة إبقاء حدود المملكة العربيـة السعودية واليمن خلف الخط القانوني المحدد في تلك الاتفاقية.

AGSA 6.1.17: 236-39

1938/03/28
L/P&S/12/3767 (2)

تقرير مخابرات سري صادر عن هيـو ويتمان Hugh Weightman الوكيل السياسي البريطاني في البحرين وهو يغطي الفترة ١- ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٨م، مؤرخ فـي ٢٨ مارس ١٩٣٨م.

يذكر الوكيل السياسي البريطاني في هذا التقرير تفاصيل عن بـاخرة بريطانية وصلت إلى البحرين وعلى ظهرها بضائع موجهة إلى الداخـل (أي ليعـاد شحنـها إلى الأراضـي السعودية).

PDPG 13: 51-52

1938/03/29
FO 371/21901 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة موقعة من يوسف ياسين، وزارة الخارجية السعودية، إلى ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard الوزير المفوض البريطاني في جدة، مؤرخة في مكة المكرمـة فـي ٢٨ مـحـرم ١٥٥٧هـ الموافق ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م ومرفقة طي رسالة من بولارد إلى المنـدوب

السامي البريطاني على شرقي الأردن في القدس، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان).

يشير يوسف ياسين إلى مقتل المواطن السعودي فرحان أثناء نومه في إمارة شرقي الأردن وإرسال جون جلوب John Glubb برقية إلى ابن زيد مفتش الحدود السعودي ليبعث بأقارب القتيل لاستلام ديته. ويقول يوسف إن فرحان قتل أثناء نومه هو ورفاقه في أراض تابعة لإمارة شرقي الأردن وكانت معه ماشيته، وتود الحكومة السعودية الاستفسار عن ماهية الإجراءات التي تطبقها حكومة شرقي الأردن في مثل هذه الحالات، وهل العقوبة هي الدية فقط. ويضيف يوسف ياسين أن الغارة وقعت بقصد النهب والسرقة ولم تكن نتيجة نزاع بين القبائل.

1938/03/29
FO 371/21905 (1)

رسالة موقعة من موكفورد F. S. Mockford المدير العام بالنيابة لشركة ماركوني للبرق اللاسلكي المحدودة Marconi's Wirless Telegraph Co. Ltd.، لندن، إلى مونييه وليمز Monier Williams، مكتب مراقب الحسابات، دائرة التجارة الخارجية لندن، مؤرخة في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م.

يكتب موكفورد أن المملكة العربية السعودية تقوم بتطوير الهاتف اللاسلكي وتركيب هواتف ومبرقات لاسلكية، كما تقوم شركة التعدين العربية السعودية The Saudi Arabian Mining Syndicate وشركة نفط ستاندرد كاليفورنيا Californian Standard Oil Co. بتركيب أجهزة اتصال أمريكية رخيصة. ويعبر موكفورد عن قلقه لقيام الحكومة السعودية بتخصيص مبلغ لشراء أربع عشرة محطة اتصال من شركة أمريكية بينما هي مدينة بالفعل لشركة ماركوني بمبلغ ستة وعشرين ألف جنيه استرليني. وحيث إن شركة ماركوني لا توجد أمامها فرصة في العطاءات الجديدة فإن موكفورد يشعر أنه يحق للشركة التقدم باحتجاج شديد والسعي لتسوية دينها لدى الحكومة السعودية.

1938/03/29
FO 371/21907 (2)

نسخة مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من موريس بيترسون Sir Maurice Peterson السفير البريطاني في العراق حول حديث أجراه مؤخرا مع توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية، مؤرخة في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م وهي مرفقة طي رسالة موقعة من بيترسون إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في بغداد في ٦ أبريل (نيسان).

تناول الحديث المقترحات التي تقدم بها ثابت عبدالنور القائم بالأعمال العراقي الجديد في جدة إلى الحكومة السعودية، ويشرح بيترسون أنه سأل الوزير العراقي عن المفاوضات التي تجريها حكومته مع المملكة

العربية السعودية وأن الوزير أجاب أنها تتعلق بإلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وهي في الأصل فكرة سعودية. وجرت أيضا محادثات حول إعطاء الأفضلية لمنتجات كل من البلدين في البلد الآخر من حيث التعرفة الجمركية.

ويضيف بيترسون أن توفيق السويدي امتدح نشاط ثابت عبدالنور في جدة وأوضح أنه تقدم باقتراحين إلى الحكومة السعودية يتعلق الأول منهما باتفاقية تجارية ثلاثية الأطراف مع اليابان والثاني توحيد عملة البلدين. ويخلص بيترسون إلى القول إن انطباعه هو أن الاقتراحين هما مبادرة من ثابت وأنه تقدم بهما دون أن يتلقى تعليمات من بغداد بذلك.

1938/03/29
FO 406/76 (3)

نسخة من محضر الجزء الثاني من الاجتماع السادس من المحادثات البريطانية-الإيطالية حول الشرق الأوسط، أعده جورج رندل George W. Rendel، مؤرخ في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٨م، ومرفق طي رسالة من إيرل بيرث The Earl of Perth السفير البريطاني في روما إلى الفيكونت هاليفاكس The Viscount Halifax وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) من العام نفسه.

يبين المحضر أن الاجتماع السادس عقد مساء يوم ٢٨ مارس وضم رندل وبوتي Buti وجوارناسكيللي Guarnaschelli وبحث الجزء الأول منه قضية فلسطين. ويقول رندل إن الإيطاليين عبروا في الجزء الثاني من الاجتماع عن قلقهم حول المادة الثامنة من مسودة الصيغة المقدمة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الإيطالية والمتعلقة بشبه الجزيرة العربية. فتلك المادة تنص على إلغاء الاتفاقية الجديدة بعد ثلاثة أشهر من إشعار أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في تعديلها، إذا لم يتم ذلك التعديل. ورغم إيضاح رندل أن المنطقة لا تزال غير مستقرة وأن ظهور حاكم جديد معاد للحكومتين قد يستدعي القيام بعمل سريع، اعترض بوتي أن هذه الصيغة تتيح للحكومة البريطانية استعادة حريتها في ضم أي جزء من شبه الجزيرة العربية بمجرد إشعار الحكومة الإيطالية أن الاتفاقية ستكون لاغية خلال فترة ستة أشهر.

ورد رندل أنه لا توجد لدى بريطانيا مثل هذه النوايا، كما استعرض بعض البدائل التي قد ترضي إيطاليا لكن بوتي طلب بشدة حذف الفقرة الخاصة بإلغاء الاتفاقية حذفا كليا. وطرح الجانب الإيطالي في الاجتماع موضوع عدم توطيد أي من القوى الأجنبية لمكانتها في «الأراضي السعودية أو اليمنية المتاخمة للبحر الأحمر» وطلب تعديل تلك الفقرة إلى «أي أراض سعودية أو يمنية»، وأشار جوارناسكيللي إلى أن الصيغة حذفت أي إشارة إلى المساواة التجارية بين بريطانيا وإيطاليا غير أنه لم يتابع مناقشة تلك النقطة.

AGSA 6.1.17: 241-43